

تقرير حقوق الإنسان في اليمن لعام 2018

المخلص التنفيذي

اليمن جمهورية ذات دستور ينص على وجود رئيس، وبرلمان، وسلطة قضائية مستقلة. اختير نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي بالإجماع من قبل الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة كمرشح وحيد للرئاسة عام 2012. وتوجه قرابة ثلثي الناخبين المؤهلين في البلاد إلى صناديق الاقتراع لتأكيد عبد ربه منصور هادي رئيساً للبلاد لفترة رئاسية مدتها سنتين. سعت الحكومة الانتقالية التي ترأسها هادي إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية بين الفئات التي تم إقصاؤها، بما في ذلك النساء، والشباب، والأقليات. في عام 2014، احتلت قوات الحوثيين المتحالفة مع القوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح العاصمة صنعاء، مما أدى إلى نشوب حرب أهلية بين قوات الحوثيين وحكومة الجمهورية اليمنية استمرت مع نهاية العام.

لم تحتفظ السلطات المدنية بسيطرة فعالة على جميع قوات الأمن. سيطر الحوثيون على معظم أجهزة الأمن القومي وبعض مؤسسات الدولة السابقة. وقلص التنافس الأسري والقبلي والحزبي والتأثيرات الطائفية من سلطة حكومة الجمهورية اليمنية.

أرغم انقلاب الحوثيين حكومة الجمهورية اليمنية على توقيع اتفاق سلام برعاية الأمم المتحدة عام 2014 يدعو إلى "حكومة وحدة وطنية". استقالت حكومة الجمهورية اليمنية بعد استيلاء قوات الحوثيين على القصر الرئاسي في كانون الثاني/يناير 2015. حلت قوات الحوثيين البرلمان في شباط/فبراير 2015 واستبدلته باللجنة الثورية العليا المتحالفة مع حزب المؤتمر الشعبي العام للرئيس السابق علي عبد الله صالح. نجا الرئيس عبد ربه منصور هادي من الإقامة الجبرية في صنعاء وفر إلى عدن حيث أعلن أن جميع الإجراءات التي اتخذتها قوات الحوثيين-صالح في صنعاء غير دستورية، وأكد موقفه كرئيس، وتعهد بدعم مبادئ مؤتمر الحوار الوطني لعام 2014، ودعا المجتمع الدولي لحماية العملية السياسية في اليمن.

شنت قوات الحوثيين هجوماً في جنوب اليمن في آذار/مارس 2015 ودخلت مدينة عدن، مما اضطر هادي إلى الفرار إلى المملكة العربية السعودية. في شهر آذار/مارس 2015، أطلقت دول التحالف العسكري بقيادة المملكة العربية السعودية عملية "عاصفة الحزم" بناء على طلب حكومة الجمهورية اليمنية. في كانون الأول/ديسمبر 2017، انفصل الرئيس السابق علي عبد الله صالح عن الحوثيين ورحب بالتعاون مع قوات التحالف، وقُتل بعد ذلك بيومين على يد قوات الحوثيين. في شهر أيار/مايو شن التحالف الذي تقوده السعودية هجوماً كبيراً على الساحل تجاه ميناء الحديدة على أمل أن يؤدي الضغط العسكري إلى إحضار الحوثيين الذين يسيطرون على المدينة إلى طاولة المفاوضات. واصل التحالف عملياته الجوية والبرية ضد الحوثيين على مدار السنة. في كانون الأول/ديسمبر، أدت المحادثات المباشرة بين حكومة الجمهورية اليمنية والحوثيين أثناء مشاورات رعتها الأمم المتحدة في السويد إلى التوصل لاتفاق حول وقف إطلاق النار وإعادة

الانتشار من الحديد، أهم ميناء تجاري في اليمن، بالإضافة إلى تبادل الأسرى ومعالجة الأوضاع الإنسانية في تعز. تواصلت الأعمال العدائية في أجزاء أخرى من اليمن، بما في ذلك الغارات الجوية للتحالف.

شملت قضايا حقوق الإنسان في البلاد عمليات القتل التعسفية أو غير القانونية، بما في ذلك الاغتيالات السياسية؛ وحالات الاختفاء القسري؛ والتعذيب؛ والاعتقال والاحتجاز التعسفي؛ وظروف السجن القاسية والمهددة للحياة؛ والسجناء السياسيين؛ والانتهاكات التعسفية على حقوق الخصوصية؛ وتجريم التشهير؛ والرقابة؛ وحجب مواقع الإنترنت؛ والتدخل الكبير في حرية التجمع وتكوين الجمعيات والانتساب إليها؛ وعدم قدرة المواطنين على اختيار حكومتهم من خلال انتخابات حرة ونزيهة؛ وتفشي الفساد؛ وتجنيد واستخدام الأطفال كجنود؛ وتجريم السلوك الجنسي المثلي بالتراضي.

اتخذت حكومة الجمهورية اليمنية خطوات للتحقيق مع المسؤولين الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان ومقاضاتهم ومعاقبتهم، ومع ذلك، كان الإفلات من العقاب مستمراً وواسع الانتشار. أدى اتساع نفوذ الحوثيين في المؤسسات الحكومية إلى تقلص شديد في قدرة حكومة الجمهورية اليمنية على القيام بتحقيقات.

وأُسفرت الغارات الجوية لقوات التحالف الذي تقوده السعودية عن وقوع إصابات بين المدنيين وإلحاق أضرار في البنية التحتية في مناسبات متعددة. ورد أن الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما فيهم الحوثيين والمليشيات القبلية، والعناصر الانفصالية المتشددة، وتنظيم القاعدة جزيرة العرب، والفرع المحلي لتنظيم داعش ارتكبت انتهاكات واسعة في ظل إفلات من العقاب.

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

كما وردت تقارير عديدة عن قيام عناصر حالية أو سابقة من قوات الأمن بارتكاب أعمال قتل تعسفية أو غير مشروعة. ازدادت عمليات القتل ذات الدوافع السياسية من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك قوات الحوثيين والجماعات الإرهابية والمتمردة التي ادعت الانتماء إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب بشكل كبير خلال العام (انظر القسم 1.ز.).

قتل قرابة 27 من رجال الدين والأئمة في مدينة عدن والمناطق المجاورة لها. بتاريخ 9 أيار/مايو، قتل مسلح مجهول رجل الدين صفوان الشرجبي بينما كان يسير في طريق مزدحم في عدن. وكان العديد من رجال الدين الذين تم اغتيالهم، بما فيهم الشرجبي، أعضاء في حزب سياسي يمني ذي نفوذ، يعرف باسم الإصلاح. العميد شلال علي شابع، مدير أمن محافظة عدن والقائد الأعلى للمجلس الجنوبي الانتقالي الانفصالي، أنكر التكهنات بأن قواته كانت وراء عمليات القتل. وألقى باللوم على المتطرفين الإسلاميين. وقال مسؤولون انفصاليون إن حزب الإصلاح هو المسؤول عن اغتيالات رجال الدين. زعم هؤلاء المسؤولون أن حزب

الإصلاح كان يقتل رجال الدين المعتدلين ليستبدلهم بأصوات أكثر تطرفاً. ولم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عن أي من الاغتيالات، كما لم يتم القبض على أي جناة.

بعد اغتيالهم للرئيس السابق علي عبد الله صالح في كانون الأول/ديسمبر 2017، استهدف الحوثيون بشكل نشط أعضاء حزبه السياسي في المؤتمر الشعبي العام. ذكرت الصحافة أن الحوثيين اختطفوا أو أعدموا خلال العام مئات من أعضاء المؤتمر الشعبي العام في حملتهم ضد أنصار الرئيس السابق صالح.

ب. الاختفاء

وردت تقارير عن حالات اختفاء واختطاف بدوافع سياسية لأفراد مرتبطين بأحزاب سياسية، ومنظمات غير حكومية، ومنافذ إعلامية تنتقد قوات الأمن الحكومية وحركة الحوثيين (انظر القسم 1. ز.). احتجز الحوثيون وحلفائهم في بعض الأحيان أفراد الأسرة المدنية لمسؤولي الأمن الحكوميين. كما استهدفت الجهات الفاعلة غير الحكومية الأجانب واحتجزتهم، بما فيهم أولئك الذين يُعتقد أنهم يعملون في البعثات الدبلوماسية الأجنبية.

وثقت اللجنة الوطنية الحكومية للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان 3,697 حالة احتجاز تعسفي وتعذيب واختفاء قسري ارتكبتها أطراف الصراع المسلح في الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 31 تموز/يوليو. ومن بين هذه الحالات، كان هناك 3,036 ارتكبت على أيدي مليشيات الحوثيين، و661 حالة ارتكبت من قبل قوات حكومة الجمهورية اليمنية وقوات التحالف.

زعم تحقيق لأسوشيتد برس في حزيران/يونيو أن 18 من مراكز الاحتجاز السرية التي تديرها الإمارات العربية المتحدة ويشغلها حراس يمنيون في شرق اليمن احتجزت مئات السجناء المشتبه في صلتهم بالإرهاب دون تهمة أو محاكمة. وذكرت حكومة الجمهورية اليمنية أنه ليس لديها سيطرة على السجناء المزعومة التي تديرها الإمارات العربية المتحدة. ورد أن عشرات المحتجزين أطلق سراحهم في الأيام التي تلت نشر تقرير الأسوشيتد برس.

ذكر المجتمع البهائي الدولي أن جنوداً مسلحين على صلة بالحوثيين في صنعاء اختطفوا عبد الله العلفي المتحدث باسم الطائفة البهائية في اليمن ونقلوه إلى جهة غير معلومة بتاريخ 11 تشرين الأول/أكتوبر. وأطلق سراحه بعد ذلك بأيام.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور التعذيب وسائر الانتهاكات والإساءات. ورغم أن القانون لا يتضمن تعريفاً شاملاً للتعذيب، إلا أن هناك مواداً قانونية تنص على أحكام بالسجن تصل إلى 10 سنوات عقاباً على أعمال التعذيب.

وفقاً لتقارير متعددة صادرة عن منظمات غير حكومية وصحفية، استخدم الحراس اليمنيون الذين يشغلون مراكز احتجاز يزعم أنها تدار من قبل قوات موالية للإمارات العربية المتحدة (انظر القسم 1.ب.) التعذيب الجنسي والإذلال "الكسر" [مقاومة] السجناء. أقرت حكومة الجمهورية اليمنية في رسالة أرسلتها إلى منظمة هيومن رايتس ووتش في نيسان/أبريل بأن بعض قوات الأمن لم تكن خاضعة لسيطرتها بالكامل، وأكدت أنها أصدرت أمراً بإغلاق أحد المرافق الأمنية وإنهاء عمل مديرها. وأمر الرئيس هادي بفتح تحقيقات في تقارير التعذيب. نفت الإمارات العربية المتحدة أي تورط لها في تعذيب السجناء.

أفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن قوات الحزام الأمني، وهي جزء من حكومة الجمهورية اليمنية ويزعم أنها ممولة مباشرة من الإمارات العربية المتحدة، ارتكبت عمليات اغتصاب وأشكال أخرى من عمليات العنف الجنسي الخطير التي استهدفت المهاجرين الأجانب، والمشردين داخلياً، وغيرهم من الفئات الضعيفة. سيطرت قوات الحزام الأمني منذ عام 2017 على منطقة البساتين في ضاحية دار سعد في تعز، والتي يقطنها ما لا يقل عن 40,000 من اللاجئين والمشردين داخلياً. وأفاد السكان أن قوات الحزام الأمني اختطفت بشكل منتظم واغتصبت النساء، أو هددت باغتصابهن، لابتنزاز المال من أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. ولم تنفذ السلطات تحقيقات ولا اعتقالات تتعلق بهذه الانتهاكات، والتي لم يزل يتم الإبلاغ عنها في شهر أيار/مايو.

استمرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تتلقى خلال العام معلومات عن سوء معاملة وتعذيب المحتجزين في منظمة الأمن السياسي، ومكتب الأمن القومي، بالإضافة إلى مديرية التحقيقات الجنائية في سجنى هبرة والثورة في صنعاء، وفي مرافق أخرى تحت سيطرة الحوثيين.

كان التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة شائعاً في مرافق الاحتجاز لدى الحوثيين ومن قبل الحوثيين، وفقاً للجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والتقارير الإعلامية. وثق تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش صدر في أيلول/سبتمبر 16 حالة تعامل خلالها الحوثيون بوحشية مع المعتقلين بعد اعتقالهم بشكل تعسفي، وغالباً ما كان ذلك بطرق ترقى إلى مستوى التعذيب، بما فيه الجلد والتعليق على الجدران وأيديهم مكبلية وراء الظهر. ووثق تقرير صدر عن أسوشيتد برس في 7 كانون الأول/ديسمبر العديد من حالات التعذيب، بما في ذلك تعليق السجناء من أعضائهم التناسلية وحرقهم بسائل حمضي. وفي بعض الحالات عاقب حراس حوثيون المحتجزين من أجل الحصول على معلومات أو اعترافات. زعمت جماعة مناصرة تضم قريبين معتقلين أن 126 معتقلاً توفوا من التعذيب في مراكز احتجاز الحوثيين منذ 2014.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

كانت أحوال السجون سيئة وتهدد حياة السجناء ولم تستوف المعايير الدولية. مارست حكومة الجمهورية اليمنية سيطرة محدودة على مرافق السجن. وفي السنوات الماضية، حدد المسؤولون الحكوميون والمنظمات غير الحكومية المشاكل في السجون المركزية الـ 18 والسجون الاحتياطية الـ 25 (تُعرف أيضاً بمراكز

الاحتجاز قبل المحاكمة) بأنها: حالة الاكتظاظ، ونقص التدريب اللائق لضباط السجون ومرافق الاحتجاز، والأوضاع الصحية المتردية، وعدم التمكن من استخدام نظام المحاكم بشكل واف لتحقيق انتصاف عادل، ودمج النزلاء الذين بانتظار المحاكمة مع السجناء الذين تمت إدانتهم، وانعدام التمويل الكافي، وتدهور البنية التحتية في السجون. ومع غياب الأماكن المخصصة، احتجزت السلطات السجناء ذوي الاحتياجات الخاص الجسدية أو الذهنية مع بقية السجناء. أفاد مكتب الأمم المتحدة لحقوق العام خلال السنة أن ظروف مرافق الاحتجاز تدهورت، بما في ذلك الاكتظاظ، والمباني المتضررة، ونقص الغذاء والدواء.

وجدت وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية الدولية التي كانت تبلغ خلال العام ظروفًا قاسية في معتقلات الحوثيين، بما في ذلك الطعام المليء بالصراصير، والتعذيب على نطاق واسع، وغياب أي رعاية طبية. وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، شغلت الميليشيات القبلية التابعة للحوثيين، والمعروفة محلياً باسم اللجان الشعبية، ما لا يقل عن ثمانية مراكز احتجاز في صنعاء، بما في ذلك هبرة في مديرية الشعوب، والحتارش في مديرية بني حشيش، والثورة، وبيت علي محسن الأحمر في حدة.

كما أدارت القبائل التي تقطن المناطق الريفية مراكز احتجاز "خاصة" غير مرخص بها تعمل وفقاً لنظام العدالة القبلية التقليدية. وضع شيوخ القبائل في بعض الأحيان أفراد القبائل "مصدر المشاكل" في سجون خاصة، وهي لا تتعدى أن تكون عبارة عن غرف في بيت شيخ القبيلة، عقاباً لهم على أفعال لا تُعتبر جرائم. ودأبت السلطات القبلية على اعتقال أفراد بدوافع شخصية أو لأسباب قبلية بدون محاكمة أو أحكام قضائية.

الأوضاع المادية: أثر استمرار الصراع المسلح سلباً على أوضاع السجون. وصف المراقبون معظم السجون، خصوصاً في المناطق الريفية، بأنها كانت تنصف بالاكتظاظ، وسوء الظروف الصحية، وعدم توفر ما يكفي من الطعام ومن المياه الصالحة للشرب، وعدم كفاية الرعاية الطبية. وكانت المعلومات المتوفرة حول نزلاء السجون خلال العام محدودة.

قبل اندلاع الصراع، أفادت منظمات غير حكومية محلية أن سلطات السجون كانت تحتجز الأحداث مع البالغين في بعض السجون الريفية وسجون النساء بالإضافة إلى بعض السجون في العاصمة. وكانت العادة المتبعة هي إبقاء الأطفال والرضع الذين ولدوا في السجن مع أمهاتهم حتى سن التاسعة. وقامت سلطات السجون بإجراء اختبارات الحمل لجميع السجناء لدى دخولهن السجن.

أفادت تقارير بأن السجناء السياسيين واجهوا التعذيب، وإساءة المعاملة، مع سائر أشكال الإساءات، بينما عانى جميع السجناء من الأوضاع المادية القاسية.

ذكر التقرير الذي نشرته هيومن رايتس ووتش في أيلول/سبتمبر أن أشخاصاً احتجزهم الحوثيون سابقاً زعموا بأن حراس السجن قاموا بضربهم، كما وصفوا سوء النظافة، وقلّة فرص الوصول إلى دورات المياه، ونقص في الغذاء والرعاية الصحية. كما قالوا إن العديد من مراكز الاحتجاز الرسمية غير الرسمية رفضت الوصول إلى أفراد الأسرة. لم يكن هناك عملية محددة تتيح للمعتقلين بالطعن في اعتقالهم أو التبليغ عن سوء

المعاملة. وفي كثير من الحالات، نقل الحراس الحوثيون المعتقلين بين مرافق الاعتقال بدون إخطار أفراد الأسرة.

ولم ترد أية إحصاءات موثوقة عن عدد الوفيات بين السجناء خلال العام (انظر القسم 1. أ.).

الإدارة: كانت المعلومات المتوفرة عن إدارة السجون منذ استيلاء الحوثيين على السلطة عام 2014 محدودة. أدى ضعف حفظ السجلات وعدم وجود اتصالات بين المسؤولين عن السجون والحكومة إلى صعوبة تقدير السلطات لعدد السجناء بشكل دقيق.

ولم يكن هناك مأمور مظالم للعمل بما فيه مصلحة السجناء والمحتجزين. وكان بإمكان السجناء، وفقاً للممارسات السابقة، تقديم شكاوى للسلطات القضائية، ولكن السلطات تجاهلت تلك الشكاوى عموماً، حسب تقارير المنظمات غير الحكومية. سمحت السلطات عموماً للسجناء والمحتجزين باستقبال الزوار عندما كان أفراد عائلاتهم على علم بمكانهم، ولكنها سمحت بزيارات محدودة لعائلات المسجونين والمحتجزين في قضايا أمنية. وسمحت السلطات بصفة عامة للمسجونين والمحتجزين بممارسة الشعائر الدينية.

الرقابة المستقلة: حال الصراع المستمر دون المراقبة الواسعة للسجون من جانب المراقبين المستقلين لحقوق الإنسان. مُنح المراقبون الدوليون وصولاً محدوداً إلى بعض المنشآت التي يُزعم أن القوات المتحالفة مع دولة الإمارات تديرها.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفي، لكن استمر حدوث كليهما. ويحظر القانون الاعتقال أو تقديم مذكرات الاستدعاء بين غروب الشمس وبزوغ الفجر، ولكن المنظمات غير الحكومية أفادت بأن السلطات اعتقلت بعض الأشخاص المشتبه بهم في ارتكاب جرائم من منازلهم أثناء الليل بدون مذكرات توقيف. بقيت قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية إلى حد كبير تحت سيطرة الحوثيين مع نهاية العام.

أفادت منظمة العفو الدولية أن البروفيسور والشخصية السياسية مصطفى المتوكل اعتقل بشكل تعسفي من قبل قوات حكومة الجمهورية اليمنية في مأرب في نيسان/أبريل 2017. وظل رهن الاحتجاز بدون توجيه تهم بحلول نهاية العام.

وفي آب/أغسطس، احتجز الحوثيون كمال الشاويش، أحد مؤسسي المنظمة غير الحكومية "مواطنة" وما زالوا يحتجزونه. وكان مركز "مواطنة" ناقداً صريحاً لأوضاع حقوق الإنسان في البلاد.

ذكرت منظمة العفو الدولية أن الحوثيين استمروا في اعتقال واحتجاز العشرات من النقاد والمعارضين في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وكان من بين الأشخاص المحتجزين الصحفيين، والأفراد العاديين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وأعضاء من الطائفة البهائية.

دور الشرطة والأجهزة الأمنية

أصبح الجهازان الرئيسيان المسؤولان عن أمن الدولة وجمع المعلومات الاستخبارية، وهما جهاز الأمن السياسي وجهاز الأمن القومي، تحت سيطرة الحوثيين عام 2014، على الرغم من أن الهيكلة والعمليات الخاصة بالجهازين قد استمرت على ما يبدو على نفس المنوال. ومع ذلك، حافظت الحكومة اليمنية على تعيينات خاصة بها في منظمة الأمن السياسي ومكتب الأمن القومي في أجزاء من البلاد تقع تحت سيطرة الحكومة. وفقاً للقانون، يتبع جهاز الأمن السياسي ومكتب الأمن القومي، لوزير الداخلية أولاً ثم لرئيس الجمهورية. ولم يكن واضحاً مدى العلاقة ومساعي التنسيق بين جهاز الأمن السياسي ومكتب الأمن القومي. ويكلف القانون جهاز الأمن السياسي باكتشاف ومكافحة الجرائم السياسية وأعمال التخريب. ولم يكن هناك تحديد واضح للكثير من مهام وألويات جهاز الأمن القومي.

أما دائرة البحث الجنائي التابعة للشرطة فهي مسؤولة أمام وزير الداخلية وتقوم بمعظم عمليات التحقيق الجنائي واعتقال المطلوبين. وكانت قوات الأمن الخاصة شبه العسكرية التابعة للوزارة، والتي غالباً ما كانت مسؤولة عن السيطرة على الحشود، تحت السلطة المباشرة لوزير الداخلية، وكذلك كانت وحدة مكافحة الإرهاب. كما قامت وزارة الدفاع بتعيين وحدات خاضعة لإشرافها الرسمي لقمع القلاقل المدنية وللمشاركة في الصراعات المسلحة الداخلية.

ظل إفلات مسؤولي الأمن من العقاب يمثل مشكلة، ويرجع ذلك جزئياً لأن الحكومة اليمنية مارست سلطة محدودة، وإلى عدم وجود آليات فعالة للتحقيق في الانتهاكات والفساد ومقاضاة مرتكبيها. كانت قوات الأمن الخاصة، وقوات العمليات الخاصة اليمنية، والحرس الرئاسي (الحرس الجمهوري سابقاً)، وجهاز الأمن القومي، وغيرها من الأجهزة الأمنية تخضع ظاهرياً للسلطات المدنية في وزارتي الداخلية والدفاع ومكتب الرئيس. استمر تدهور السلطة المدنية على هذه الوكالات مع توقف الجهود الإقليمية لتعزيز المصالحة الوطنية. قامت جماعات ذات مصلحة خاصة، بما في ذلك أفراد عائلة الرئيس السابق صالح وغيرهم من الكيانات القبلية والحزبية، بمد نفوذها والسيطرة على تلك الهيئات والوكالات عن طريق القنوات غير الرسمية بدلاً من الهيكل التنظيمي القيادي الرسمي، مما ساهم في تفاقم مشكلة الإفلات من العقاب.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

منذ انتقالها عام 2015، فقدت حكومة الجمهورية اليمنية سيطرتها على الكثير من أنظمة المحاكم والسجون، وتدهور كلاهما. ينص القانون على أنه لا يجوز للسلطات اعتقال الأشخاص إلا إذا أُلقي القبض عليهم متلبسين بعمل جنائي أو بموجب مذكرة استدعاء. بالإضافة إلى ذلك، يجب على السلطات أن توجه الاتهامات

إلى المعتقل خلال 24 ساعة أو تفرج عنه. ويجب أن يبلغ القاضي أو ممثل الادعاء المتهم بأسباب اعتقاله وأن يقرر ما إذا كان الاحتجاز ضرورياً. وينص القانون على أنه لا يجوز اعتقال أي شخص لمدة تتجاوز سبعة أيام دون أمر من المحكمة. يحظر القانون الحبس الانفرادي بمعزل عن العالم الخارجي، ويعطي المعتقلين حق إبلاغ أسرهم باعتقالهم، ويسمح للمعتقلين برفض الإجابة عن الأسئلة دون حضور محامٍ. كذلك ينص القانون أنه يتعين على الحكومة أن توفر محامين للمعتقلين الفقراء. خلصت تقارير الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والإعلام إلى أن هذه الشروط تم تجاهلها بشكل متكرر من قبل جميع أطراف الصراع خلال العام. هناك أحكام قانونية تتيح الإفراج عن المسجونين مقابل كفالة، ووجهت إلى سلطات الحوثيين على وجه الخصوص تهماً بالسماح بكفالة فقط بعد تلقي الرشاوي. عادة ما يقوم الوسطاء القبوليون بتسوية القضايا الريفية دون الرجوع إلى نظام المحاكم الرسمي.

وفي كثير من الأحيان، لم يكن من الواضح للمعتقلين أي جهاز أمن هو الذي ألقى القبض عليهم، كما أن تلك الأجهزة كثيراً ما عقدت الوضع بنقلها للأشخاص، بصورة غير رسمية، من عهدة بعض الأجهزة ووضعهم تحت عهدة أجهزة أخرى. وقبل سيطرة الحوثيين، كانت قوات الأمن تحتجز بصورة روتينية أقارب الفارين كرهائن حتى يتم العثور على الهاربين. وأفادت السلطات أنها كانت تحتجز الأقارب فقط عندما يقوم هؤلاء الأقارب بعرقلة العدالة، إلا أن منظمات حقوق الإنسان رفضت هذا الزعم.

الاعتقال التعسفي: قبل اندلاع الصراع، لم تسجل السلطات أسماء العديد من المحتجزين، ولم تنقل بعض المحتجزين إلى مراكز الاحتجاز الرسمية، واعتقلت وأطلقت سراح العديد من المحتجزين عدة مرات في العام. في أيلول/سبتمبر، أفاد فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة والخاص باليمن أن تحقيقاته أكدت حدوث الاعتقال التعسفي على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد، حيث لم يحصل معظم المعتقلين على أي معلومات عن أسباب اعتقالهم أو التهم الموجهة إليهم، والحرمان من الاتصال بمحاميههم أو بقاض، والحبس بمعزل عن العالم الخارجي لفترات طويلة أو غير محددة. وذكر أيضاً فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة والخاص باليمن أن أطراف الصراع كانت تستخدم مرافق احتجاز غير معلنة في محاولة واضحة لوضع المعتقلين خارج نطاق القانون.

في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2016 و نيسان/أبريل، اعتقلت قوات التحالف 148 صياداً، وذكر أنهم نقلوا إلى مراكز احتجاز في المملكة العربية السعودية، واحتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي. أطلق سراح معظمهم، لكن ظل 18 صياداً قيد الاحتجاز لأكثر من سنة واحدة وبقوا في عداد المفقودين.

وفي الكثير من المناطق، اعتقلت القوات الحوثية وحلفائها أشخاصاً بشكل تعسفي وحجزوهم في سجون مؤقتة بما في ذلك مواقع عسكرية. كما قامت الجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية باعتقال أفراد بشكل تعسفي. ذكرت المنظمات غير الحكومية أن قوات الحوثي منعت المعتقلين من الزيارات العائلية أو التمثيل القانوني. وفي تقرير صدر عن منظمة هيومان رايتس ووتش في أيلول/سبتمبر (انظر القسم 1.ج.)، روى معتقلون سابقون أمثلة احتجز فيها الحوثيون الأفراد بشكل غير قانوني لابتزاز الأموال من الأقارب أو استبدالهم بأفراد محتجزين لدى القوات المعارضة. ووثق التقرير العشرات من هذه الحالات منذ 2014.

خلص فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة والخاص باليمن أن الحوثيين "ارتكبوا أفعالاً قد ترقى إلى جرائم حرب، بما في ذلك المعاملة القاسية والتعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية". وثق الخبراء اعتقال الحوثيين لطلاب، ومدافعين عن حقوق الإنسان، وصحفيين، ومن يتصورون أنهم معارضين، وأعضاء من الطائفة البهائية.

الاحتجاز قبل المحاكمة: كان هناك معلومات محدودة متاحة حول ممارسات الاحتجاز قبل المحاكمة خلال العام، لكن كان من الشائع ممارسة فترات الاحتجاز المطولة بدون توجيه اتهامات، وعند وجود اتهامات منسوبة، بدون جلسة محكمة مبدئية علنية في غضون فترة زمنية معقولة، رغم أن تلك ممارسة يحظرها القانون. وقد نجم عن النقص في عدد الموظفين اللازمين، وعدم كفاءة النظام القضائي، والفساد، تأخير في إجراء المحاكمات.

قدرة المحتجزين على الطعن أمام المحكمة في قانونية الاحتجاز: كانت المعلومات حول قدرة الأشخاص المقبوض عليهم أو المحتجزين في الطعن أمام المحكمة في الأساس القانوني لاحتجازهم محدودة. ينص القانون أنه يجب على السلطات أن توجه الاتهامات إلى المعتقل خلال 24 ساعة أو تفرج عنه. كما ينص أنه يتعين على القاضي أو محامي الادعاء أن يبلغ المتهم بالأساس القانوني للاعتقال. كانت حكومة الجمهورية اليمنية تقتصر على القدرة على إنفاذ القانون.

أفاد مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن المحتجزين في عدن والمكلا، الخاضعتين لسيطرة حكومة هادي، أُضربوا عن الطعام احتجاجاً على عدم مراعاة الأصول القانونية. وأشارت هيومن رايتس ووتش أنه في العديد من الحالات التي اختفى فيها الأفراد في مراكز الاحتجاز التي تديرها قوات تشرف عليها الإمارات العربية المتحدة في الجنوب، كان مكتب النيابة في عدن قد أصدر أوامر بإطلاق السراح لم يتم احترامها.

زعم مركز "مواطنة" أن المعتقلين من قبل الحوثيين في كثير من الأحيان لم يتم إبلاغهم بالتهمة الموجهة لهم. وفي بعض الحالات، لم يتم إطلاق سراح المحتجزين الذين صدرت أوامر بالإفراج عنهم من المحاكم التي يسيطر عليها الحوثيون.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

أفاد مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن نظام العدالة الجنائية قد توقف عن العمل إلى حد كبير في المناطق التي استعادت فيها القوات الموالية للحكومة سيطرتها، مع ملء القوات المدعومة من التحالف الفراغ. في معظم الحالات، كما هو موثق من مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لم يتم إبلاغ المعتقلين بأسباب اعتقالهم، ولم توجه إليهم تهمة، ولم يُسمح لهم بمقابلة محامين أو قاضٍ، واحتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي لفترات طويلة أو غير محددة.

ينص الدستور على استقلال الجهاز القضائي، إلا أن القضاء كان ضعيفاً تحت سيطرة الحوثيين، وأعاقه الفساد وتدخل الأطراف السياسية مع الافتقار إلى التدريب القضائي اللائق. وأثرت الروابط الاجتماعية والسياسية وأحياناً الرشاوى في الأحكام التي يصدرها القضاة. وقوض افتقار الحكومة إلى القدرات، وممانعتها أحياناً في إنفاذ أوامر المحكمة، خاصة خارج المدن، من مصداقية الجهاز القضائي. وعمد المجرمون إلى تهديد ومضايقة أعضاء الجهاز القضائي للتأثير على القضايا.

حكمت السلطات الحوثية على حامد كمال بن حيدرة، وهو من البهائيين، بالإعدام العلني في 2 كانون الثاني/يناير بعد اعتقاله منذ عام 2013 دون محاكمة. ادعى مكتب الأمن القومي أنه كان مذنباً بالردة والتبشير والتجسس لصالح إسرائيل. ذكر بن حيدرة أن السلطات عذبتة خلال أول 45 يوم من اعتقاله. أبقاه الحوثيون بعد سيطرتهم على صنعاء في السجن وواصلوا الإجراءات القضائية ضده. وبقي بن حيدرة في السجن بانتظار تنفيذ حكم الإعدام.

أفاد المجتمع البهائي الدولي ومنظمة العفو الدولية أن أكثر من 20 بهائياً، بما فيهم قادة على المستوى الوطني، وُجّهت إليهم الاتهامات خلال جلسة لمحكمة صنعاء بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر بدون أن يتم إبلاغهم بالمحاكمة. واتهمت المحكمة التي يسيطر عليها الحوثيون بالردة والتجسس. ولم يكن هناك سوى القاضي، والمدعي العام، وموظفين آخرين حاضرين في المحكمة أثناء بدء جلسة الاستماع. وفي جلسة لاحقة في 29 أيلول/سبتمبر، طلب القاضي من المدعي العام نشر أسماء المتهمين في إحدى الصحف وأمر بتجميد ممتلكاتهم حتى تصل المحكمة إلى قرار.

إجراءات المحاكمة

يعتبر القانون المتهمين أبرياء حتى تثبت إدانتهم. كانت المحاكمات بصورة عامة محاكمات علنية، بيد أنه يجوز لجميع المحاكم عقد جلسات مغلقة "لأسباب تتعلق بالأمن العام أو الأخلاق". ويقوم القضاة، الذين يلعبون دوراً نشطاً في استجواب الشهود والمتهمين، بالفصل في القضايا الجنائية. ويحق للمدعى عليهم التواجد أثناء المحاكمة واستشارة محام في الوقت المناسب. ويجوز للمدعى عليهم مواجهة أو استجواب الشهود الذين يقومون بالشهادة ضدهم كما يمكنهم استدعاء الشهود وتقديم الأدلة لصالحهم. وينص القانون على أن توفر الحكومة محامي دفاع للمتهمين المعوزين في القضايا الجنائية الجسيمة، ولم تقم الحكومة، في الماضي، بتوفير الدفاع للمتهمين في مثل هذه الحالات. ويسمح القانون لمحامي الدفاع بتقديم المشورة لموكليهم، ومخاطبة المحكمة، واستجواب الشهود وتفحص أي أدلة ذات صلة. ويحق للمدعى عليهم استئناف الأحكام الصادرة بحقهم كما أنهم يتمتعون بحق عدم إجبارهم على الإدلاء بشهادتهم أو الاعتراف بالذنب. كانت المعلومات المتاحة حول احترام الإجراءات القانونية الواجبة محدودة.

وهناك محكمة ذات اختصاص محدود تنظر في القضايا الأمنية. وتعمل محكمة جنائية متخصصة، هي محكمة أمن الدولة، بمقتضى إجراءات مختلفة في جلسات مغلقة، ولا توفر هذه المحكمة للمدعى عليهم نفس الحقوق التي تتوفر في المحاكم العادية. وذكر أن محامي الدفاع فيها لا يمكنهم الاطلاع بشكل تام على التهم

الموجهة لموكليهم وعلى ملفات القضية. أدى عدم تسجيل الموالييد إلى تعقيد الصعوبات في إثبات السن، والتي قيل إن هذا دفع المحاكم لأن تحكم على الأحداث كبالغين، بما في ذلك الجرائم المؤهلة لعقوبة الإعدام (انظر القسم 6، الأطفال).

وإضافة إلى المحاكم الرسمية، يوجد نظام قضاء قبلي يبيت في الأمور غير الجنائية. وكثيراً ما كان القضاة القبليون، وهم من الشيوخ الذين يتمتعون بالاحترام، ينظرون أيضاً في قضايا جنائية بموجب القانون القبلي الذي ينطوي عادة على اتهامهم علانية أمام الناس دون توجيه تهمة رسمية. وكثيراً ما كانت الوساطات القبلية تؤكد على التلاحم الاجتماعي بدلاً من العقاب. كان الناس يحترمون في كثير من الأحيان نتائج الإجراءات القبلية أكثر من احترامهم لنظام المحاكم الرسمية الذي اعتبره الكثيرون فاسداً وغير مستقل.

السجناء والمحتجزون السياسيون

وردت تقارير عديدة تفيد بوجود سجناء ومحتجزين سياسيين.

ذكر تقرير لمنظمة العفو الدولية أن الإمارات العربية المتحدة والمليشيات اليمنية المتحالفة معها احتجزت 51 رجلاً في الفترة بين عام 2016 وأيار/مايو في خمسة محافظات في الجزء الجنوبي من البلاد. ومن بين المحتجزين الـ 51، بقي 19 في عداد المفقودين في نهاية العام. ذكر نشطاء أنه تم إلقاء القبض على العديد من المعتقلين بتهم تتعلق بالإرهاب لا أساس لها. وأضافت منظمة العفو الدولية أن العديد من الاعتقالات استندت إلى "شكوك لا أساس لها" بالانتماء إلى تنظيم القاعدة أو تنظيم داعش. كما ذكرت منظمة العفو الدولية أن من بين المعتقلين ناقدين للتحالف وحلفائه، بمن فيهم نشطاء وصحفيون وأعضاء حزب الإصلاح، وهو حزب سياسي يمثل الفرع في البلاد لجماعة الإخوان المسلمين.

احتجز الحوثيون بعد استيلائهم على مؤسسات الدولة نشطاء، وصحفيين، وقادة مظاهرات، وشخصيات سياسية أخرى تمثل مختلف الجماعات والمنظمات السياسية المعارضة للحوثيين. ولم يوجهوا تهمة علنية للمحتجزين، وكانوا يقيدون بشدة، أو يمنعون، وصول المعلومات إلى المنظمات الإنسانية المحلية أو الدولية ويقيدون أو يمنعون زيارة هذه المنظمات للمحتجزين. ادعت المنظمات غير الحكومية أنه مع عدم وجود تهمة موجهة علناً، كان من الصعب في الكثير من الأحيان تحديد ما إذا كانت السلطات تحتجز المعتقلين لنشاطات إجرامية أو سياسية.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

يوفر القانون إمكانية محدودة للمطالبة بالتعويضات المدنية عن انتهاكات حقوق الإنسان من خلال دعاوى مطالبة بعتل وضرر ضد أشخاص عاديين. ولم ترد أية تقارير عن مساعي مطالبة خلال العام. ولا يمكن للمواطنين مقاضاة الحكومة مباشرة، ولكن يجوز لهم تقديم التماس إلى النائب العام لبدء تحقيق.

و. التدخل التعسفي في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر القانون هذه الأعمال، لكن السلطات واصلت هذا التدخل. وأفادت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية بأن عناصر أجهزة الحوثيين الأمنية فنتشت المنازل والمكاتب الخاصة، ورصدت المكالمات الهاتفية، وقرأت البريد الشخصي والبريد الإلكتروني، وتدخلت بأساليب أخرى في المسائل الشخصية بدون أوامر تفتيش قانونية أو أي إشراف قضائي.

يشترط القانون أن يجيز المدعي العام شخصياً مراقبة المكالمات الهاتفية وقراءة البريد الشخصي والبريد الإلكتروني، ولكن لم يكن هناك ما يشير إلى اتباع القانون في الممارسة العملية.

لا يجوز للمواطنين الزواج من أجنبي دون إذن من وزارة الداخلية، وجهاز الأمن القومي، وفي بعض الحالات جهاز الأمن السياسي أيضاً، وذلك بناء على نظام كان يطبق بشكل عشوائي وتعسفي. وكانت وزارة الداخلية توافق عادة على الزواج من أجنبي إذا قدم الأجنبي رسالة من سفارته تفيد أن حكومة الزوج لا تعترض على الزواج وقدم الزوج عقد زواج موقع عليه من قاضٍ. وكثيراً ما سهلت الرشاوى الموافقة. لم تتوفر معلومات حول الممارسة الحالية.

ز. الانتهاكات التي ترتكب أثناء النزاعات الداخلية

سيطر الحوثيون عام 2014 على العاصمة وشغلوا العديد من المكاتب الحكومية، مما عجل في نقل الرئيس هادي وحكومته في عام 2015. واستمر الصراع الذي أعقب ذلك مع نهاية العام. شملت عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة محاولات لاستئناف وقف الأعمال القتالية على فترات طوال العام، وكان آخرها في كانون الأول/ديسمبر. حققت هذه الجهود بعض التقدم، على الرغم من استمرار الصراع. واصل التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية عملياته العسكرية ضد الحوثيين، بما في ذلك دور عسكري نشط من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة.

أعدت الحكومة اليمنية تأسيس وجودها في عدن ومناطق إضافية في الجنوب في عام 2016. في 18 تشرين الأول/أكتوبر، حل عبد الملك معين سعيد محل أحمد بن داغر كرئيس للوزراء في اليمن. بقي جزء من الحكومة في عدن مع عبد الملك معين سعيد، مع وجود بعض أعضاء مجلس الوزراء أيضاً في مأرب. وبقي الرئيس هادي في الخارج في المملكة العربية السعودية.

وقعت اشتباكات على مدار العام مع فقدان الأطراف المتحاربة للأراضي واستعادتها. وانقسم الولاء العسكري بين العديد من العناصر الفاعلة المحلية. امتدت الصدمات المسلحة لتصل إلى عدة مناطق بالبلاد بين الحوثيين وأنصار كل من حزب الإصلاح (من العناصر السنية الأصولية)، واتحاد الرشاد اليمني (سلفي) والعناصر الانفصالية المسلحة الموالية لحركة الحراك الجنوبي، والقوات القبلية وقوات المقاومة الموالية للحكومة، وقوات التحالف البرية بقيادة السعودية، مع اشتراك عناصر من القوات المسلحة لحكومة

الجمهورية اليمنية. شنت الجماعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وداعش، العديد من الهجمات ضد ممثلي الحكومة والمنشآت الحكومية، والمقاتلين الحوثيين، وأعضاء حركة حراك، وعناصر فاعلة أخرى اتهمت بممارسة سلوك منافي للشريعة الإسلامية.

شن التحالف في شهر حزيران/يونيو هجوماً برياً على الحديدة بقيادة قوات من الإمارات العربية المتحدة واليمن. واستولى التحالف على مطار الحديدة في جنوب المدينة ثم على كيلو 16 و كيلو 10 مما حد فعلياً من تنقل الأفراد والبضائع إلى صنعاء.

انتقد المراقبون الدوليون جميع الأطراف المتصارعة نظراً للخسائر بين المدنيين والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية نتيجة لقذائف المدفعية والغارات الجوية.

ونتيجة للصراع، تدهورت الأوضاع الإنسانية في البلاد بدرجة كبيرة، حيث تعرض 8.4 مليون شخص لخطر محتمل للمجاعة و 80 في المائة من سكان البلاد يحتاجون إلى مساعدة إنسانية بحلول نهاية العام، وفقاً للأمم المتحدة. بقي ما يقدر بنحو 2.3 مليون مواطن مشردين داخلياً خلال العام. وقدرت الأمم المتحدة أن 55 بالمائة فقط من المرافق الصحية ظلت تعمل.

شهدت البلاد تفشي وباء الكوليرا في عام 2016 وطفرة ثانية أكبر في نيسان/أبريل 2017 اعتبرت الأمم المتحدة أنها كانت أكبر انتشار في العالم، مع أكثر من مليون حالة مشتبه بها. أبلغت منظمة الصحة العالمية عن أكثر من 79,500 حالة مشتبه فيها و166 حالة وفاة ذات صلة في الفترة ما بين 15 تموز/يوليو إلى 22 أيلول/سبتمبر.

أعمال القتل: أبلغت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والمنظمات الإنسانية والدولية عما وصفوه بأنه استخدام غير متناسب وعشوائي للقوة من جانب جميع أطراف الصراع المستمر.

ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كان هناك ما لا يقل عن 16,706 ضحية من المدنيين من آذار/مارس 2015 حتى حزيران/يونيو، بما فيهم 6,475 قتيل و 10,231 مصاب نتيجة للصراع. ووفقاً لبيانات المكتب، تسببت الغارات الجوية لقوات التحالف بغالبية الإصابات المدنية الموثقة. استعرض فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة والخاص باليمن 60 حالة أصابت فيها الغارات الجوية المناطق السكنية وتسببت بمقتل أكثر من 500 مدني، بالإضافة إلى 29 حادث أصابت خلالها الغارات الجوية أماكن عامة وأسفرت عن مقتل أكثر من 300 مدني. على سبيل المثال، في 9 آب/أغسطس، أصابت غارة جوية شنتها قوات التحالف حافلة مدرسية في محافظة صعدة، مما أسفر عن مقتل 40 شخصاً على الأقل وإصابة 79 آخرين، بينهم نسبة كبيرة من أطفال المدارس. قرر التحالف فيما بعد أن حادث الحافلة المدرسية كان "غير مبرر".

ذكرت وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية عن سقوط ضحايا مدنيين نتيجة القصف العشوائي من قبل الحوثيين واللجان الشعبية التابعة لهم. في تقرير صدر في 17 آب/أغسطس، استشهد فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة بحالات تعرض فيها نساء وأطفال لقصف ونيران قناصة على أيدي قوات الحوثيين حول تعز أثناء تواجدهم في منازلهم أو خارجها للحصول على الماء أو الطعام. بتاريخ 8 آب/أغسطس، أسفرت شظايا صاروخ أطلقته القوات الحوثية على المملكة العربية السعودية عن مقتل مدني وإصابة 11 بجراح، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام السعودية.

بعد زيارة إلى عدن في وقت مبكر من العام، ذكرت هيومن رايتس ووتش في بيان صدر في نيسان/أبريل أن قوات الحوثيين استخدمت الألغام الأرضية في ست محافظات، بما في ذلك في المناطق السكنية، والتي يبدو أنها قتلت وشوهت مئات المدنيين منذ بدء الصراع. وبحسب مشروع بيانات مواقع الصراع المسلح وأحداثها، فإن الألغام التي زرعتها قوات الحوثيين تسببت في مقتل 222 مدني منذ عام 2016. كشف تقرير صادر عن مؤسسة أبحاث التسليح أثناء الصراعات في آذار/مارس أن القنابل التي تزرع على جوانب الطرق في اليمن كانت مماثلة للقنابل التي استخدمها حزب الله والمتمردون المرتبطون بإيران في العراق والبحرين. وفي آب/أغسطس، أبلغت فرق إزالة الألغام التابعة للتحالف أنها تمكنت من إزالة أكثر من 300,000 لغم أرضي من مخلفات الحرب على مدى العامين الماضيين. بالإضافة لذلك، طهرت عمليات إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب الممولة دولياً والتي نفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 5.1 مليون متر مربع وأكثر من 136,000 من مخاطر المتفجرات في 2017.

حدثت وفيات أخرى نتيجة للهجمات وعمليات القتل على أيدي الجماعات المسلحة، بما فيها القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم داعش.

ذكرت صحيفة الجارديان أن القتال بين الجانبين داخل مدينة الحديدة المكتظة بالسكان أسفر عن مقتل 150 شخص على الأقل في الأسبوعين الأخيرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، مما أدى إلى فرار أكثر من 445,000 شخص منذ الصيف.

سجل مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 32 حالة على الأقل سقطت فيها صواريخ التحالف على مواقع إنسانية، على الرغم من إدراجها على قائمة الأهداف المحظورة. في 11 حزيران/يونيو، ذكرت منظمة أطباء بلا حدود أن غارة جوية أصابت مركزاً جديداً لعلاج الكوليرا في مقاطعة عبس بمحافظة حجة. وأشارت منظمة أطباء بلا حدود أن إحصائيات المنشأة تم مشاركتها مع التحالف خلال 12 مناسبة منفصلة.

أجرى التحالف تحقيقات في الإصابات في صفوف المدنيين، وأقر بالأخطاء، والتزم بمراجعة إجراءات الاستهداف. حقق الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن، التابع للتحالف والذي يتخذ من الرياض مقراً له ويتألف من 14 عضواً عسكرياً ومدنياً من الدول الأعضاء في التحالف، في بعض حوادث الغارات الجوية التي ورد أنها أسفرت عن سقوط ضحايا مدنيين. وأكد مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيره من المسؤولين أن تحقيقات الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن لم توفر شفافية كافية بشأن عملية الاستهداف

لتوجيه الضربات، وذكرت هيومن رايتس ووتش أن الاستنتاجات العامة للفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن أثارت تساؤلات خطيرة فيما يتعلق بالطرق التي أُجريت فيها الفريق التحقيقات وطبق القانون الإنساني الدولي.

عمليات الاختطاف: وثقت لجنة حماية الصحفيين اختطاف سبعة من موظفي أخبار اليوم في 1 آذار/مارس واحتجازهم من قبل قوات الحزام الأمني لمدة شهر. قال فتحي بن لزرقي، رئيس تحرير صحيفة "عدن الغد"، للجنة حماية الصحفيين إن كتيبة الطوارئ في عدن اعتقلت محتجزته لمدة ثماني ساعات في 1 تموز/يوليو. وذكر فتحي بن لزرقي أن كتيبة الطوارئ كانت تعمل تحت مظلة قوات الحزام الأمني. صدر بيان في نهاية المطاف في نفس اليوم بأمر من قائد قوات مكافحة الإرهاب بالإفراج عن فتحي بن لزرقي.

ذكرت هيومن رايتس ووتش أن مكتب الأمن السياسي الخاضع لسيطرة الحوثيين قام باختطاف الأفراد للحصول على فدية، وكان أحياناً يمضي شهوراً قبل إبلاغ أقربائهم بأنهم محتجزون. زعمت امرأة قابلتها هيومن رايتس ووتش أنها دفعت 1.5 مليون ريال يمني (6,000 دولار أمريكي) للمسؤولين الحوثيين على مدار السنوات الثلاث الماضية لإطلاق سراح زوجها الذي ظل محتجزاً لدى الحوثيين. وتبين لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن أن أعضاء مكتب الأمن السياسي "يتربحون من عمليات الاحتجاز".

الإيذاء البدني والعقاب والتعذيب: زعم تقرير أصدرته هيومن رايتس ووتش في آب/أغسطس أن أكثر من 49 شخصاً ماتوا نتيجة التعذيب الذي مارسه حراس يمنيون في مراكز الاحتجاز السرية التي تديرها الإمارات العربية المتحدة. حققت منظمة العفو الدولية في قضايا 51 رجلاً احتجزتهم قوات الحزام الأمني وقوات النخبة بين آذار/مارس 2016 وأيار/مايو 2018 في محافظات عدن ولحج وأبين وحضرموت وشبوة. قدم المعتقلون والسابقون الحاليون وعائلاتهم روايات لمنظمة العفو عن سوء المعاملة بما في ذلك الضرب واستخدام الصدمات الكهربائية والعنف الجنسي. وقال أحد المحتجزين لمنظمة العفو الدولية إنه رأى زميلاً محتجزاً نُقل في حقيبة جثث بعد تعرضه للتعذيب بشكل متكرر. كما قال معتقل سابق آخر إن الجنود الإماراتيين في قاعدة للتحالف في عدن أدخلوا مراراً وتكراراً أداة في فتحة شرجه حتى نزف. وقال إنه احتُجز أيضاً في حفرة في الأرض ورأسه فقط فوق السطح وترك ليتبرز ويتبول على نفسه في هذا الوضع.

ذكرت هيومن رايتس ووتش أن قوات الحوثيين احتجزت رهائن في كثير من الأحيان من أجل الابتزاز والاستغلال. وصف المعتقلون أنهم أثناء اعتقالهم من قبل الحوثيين تعرضوا للضرب والجلد والتقييد بالأغلال على الجدران، وضربوا بالعصا، وهددوا بالاغتصاب أو اغتصاب أفراد أسرهم على أيدي ضباط الحوثيين. منع المعتقلون من المساعدة الطبية أو العلاج بعد تعرضهم للإيذاء، وعانى الكثير ممن أُفرج عنهم من مضاعفات الصحة البدنية والنفسية.

بعد زيارة إلى عدن في وقت مبكر من العام، ذكرت هيومن رايتس ووتش في بيان صدر في نيسان/أبريل أن قوات الحوثيين استخدمت الألغام الأرضية في ست محافظات، بما في ذلك في المناطق السكنية، والتي يبدو أنها قتلت وشوهت مئات المدنيين منذ بدء الصراع. وفي آب/أغسطس، أبلغت فرق إزالة الألغام التابعة

للتحالف أنها تمكنت من إزالة أكثر من 300,000 لغم أرضي من مخلفات الحرب على مدى العامين الماضيين. بالإضافة لذلك، ظهرت عمليات إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب الممولة دولياً والتي نفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 5.1 مليون متر مربع وأكثر من 136,000 من مخاطر المتفجرات في 2017.

الجنود الأطفال: شارك الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً في قوات الحكومة والقوات القبلية وقوات الحوثيين والمليشيات، رغم أن قانون وسياسات حكومية الجمهورية اليمنية تحظر تلك الممارسة بطريقة واضحة. نفى جيش حكومة الجمهورية اليمنية بشدة تجنيد الجنود الأطفال. ووفقاً لبعض التقديرات، كان ما يقرب من ثلث المقاتلين في البلاد أصغر من 18 عاماً. وقد أدى عدم وجود نظام ثابت لتسجيل المواليد إلى تعقيد الصعوبات في إثبات العمر، مما ساهم في بعض الأحيان في تجنيد القاصرين في الجيش.

أبلغ الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن 842 حالة مؤكدة من التجنيد والاستخدام للصبيان الذين لا تتجاوز أعمارهم 11 سنة في اليمن في عام 2017. ونسب ما يقارب ثلثي هذه الحالات إلى قوات الحوثيين، مع زيادة ملحوظة في عدد الحالات المنسوبة إلى قوات الحزام الأمني والجيش اليمني بالمقارنة مع عدد الحالات في العام 2016. كذلك وثقت الأمم المتحدة حرمان الصبيان من حريتهم من قبل القوات والجماعات المسلحة، بناء على ادعاءات حول ارتباط هؤلاء الصبيان بأحزاب معارضة.

استخدمت القبائل، المرتبطة في المقام الأول مع الحوثيين، بما في ذلك بعض القبائل التي مولتها وسلحتها الحكومة للقتال جنباً إلى جنب مع الجيش النظامي، مجندين تقل أعمارهم عن سن التجنيد في مناطق القتال، وفقاً للتقارير الصادرة عن المنظمات غير الحكومية الدولية مثل "منظمة إنقاذ الطفولة". وجد تحقيق مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان معلومات تفيد بأن الحكومة والقوات المدعومة من التحالف وقوات الحوثيين جميعها تقوم بتجنيد الأطفال أو تطويعهم ضمن القوات أو الجماعات المسلحة وتستخدمهم للمشاركة النشطة في الأعمال الحربية. نفت حكومة الجمهورية اليمنية هذه التقارير بشدة. واستخدم الحوثيون الأطفال بشكل روتيني للعمل في نقاط التفيتش، أو كدروع بشرية، أو بمثابة مفجرين انتحاريين. وتشير التقارير إلى أنه كان في صفوف المتحاربين أطفال متزوجين تتراوح أعمارهم بين 12 و 15 سنة وقد اشتركوا في الصراعات الدائرة في المناطق القبلية الشمالية، وتعتبر العادات القبلية الأرواد المتزوجين بالغين يدينون بالولاء للقبيلة. نتيجة لذلك، كان نصف المقاتلين من القبائل شباب تقل أعمارهم عن 18 سنة، وفقاً لتقارير المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية المعنية بحقوق الإنسان. أشار مراقبون آخرون أن القبائل نادراً ما وضعت الأطفال في أماكن خطيرة ولكنها استخدمتهم كحرس بدلا من تجنيدهم كعناصر قتالية.

زاد الحوثيون وغيرهم من الجماعات المسلحة، بما في ذلك الميليشيات القبلية والإسلامية وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، من عمليات تجنيد وتدريب ونشر الجنود الأطفال كمشاركين في الصراع. ووفقاً لتقرير منظمة العفو الدولية في شباط/فبراير، كان ممثلو الحوثيين يديرون مراكزاً محلية جرى فيها تشجيع الفتيان والشبان للقتال. وذكر أحد المصادر أن الحوثيين فرضوا حصص تجنيد على الممثلين المحليين. أفاد مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن قوات الحوثيين قامت بتجنيد الأطفال قسراً في المدارس والمستشفيات والمدارس، أو اعتمدت على المناشدة القومية وعلى الحوافز المادية لاستقطاب الأطفال للتجنيد.

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على وصلة الإحالة الإلكترونية:

www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/

الانتهاكات الأخرى المتصلة بالنزاع: فرضت جميع أطراف الصراع بشكل روتيني قيوداً صارمة على حركة الأشخاص والبضائع والمساعدات الإنسانية. وقد ساهم انعدام الأمن الغذائي، والنقص في الوقود والطاقة، والضرر الذي لحق بالبنية الأساسية المحلية، وعدم تمكن المنظمات الإنسانية من الوصول إلى الفئات الضعيفة المعرضة للخطر، في تدهور الوضع الإنساني.

أخرت الحكومة أو الائتلاف أو كليهما معاً أو رفضت إصدار تصاريح التخليص لبعض شحنات المساعدات الإنسانية والتجارية التي كانت في طريقها إلى الموانئ البحرية الخاضعة للمتمردين في البحر الأحمر والموانئ التي تسيطر عليها الحكومة. واصل التحالف في فرض قيود على بعض الشحنات، وأدت عملية التخليص الثانوية إلى عدم اليقين والتأخير الذي واجهته السفن المعتمدة من قبل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن.

أدى استيلاء الحوثيين على المؤسسات الحكومية بالقوة وسوء إدارتهم لها إلى عواقب اقتصادية وخيمة - شملت عدم دفع أجور العمال وادعاءات بالفساد على نطاق واسع، بما في ذلك عند نقاط التفتيش التي تسيطر عليها ميليشيات الحوثيين - وأثرت بشدة على توزيع المعونة الغذائية بكفاءة وفي الوقت المناسب وفاقت انعدام الأمن الغذائي.

احتجزت الميليشيات شاحنات النقل المحملة بالأطعمة، والإمدادات الطبية، وأجهزة الإغاثة عند نقاط التفتيش وأخرتها أو منعتها من الدخول إلى المدن الرئيسية.

وردت تقارير عن هجمات شنت على مرافق الرعاية الصحية والعاملين في مجال الرعاية الصحية. أكدت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان حدوث 12 هجمة مسلحة على مرافق الرعاية الصحية والعاملين في مجال الرعاية الصحية، بما فيهم هجومين على سيارات الإسعاف. بتاريخ 24 شباط/فبراير، أغلق مستشفى الثورة في تعز احتجاجاً على اختطاف طبيب عند البوابة الأمامية للمستشفى من قبل مسلحين ملثمين. وبتاريخ 6 أيار/مايو، اقتحم عشرات المقاتلين المسلحين غرف الإسعاف وغرف العمليات في المستشفى، وهددوا الأطباء وأطلقوا النار على مريض. أبلغت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان عن عدة حالات أصابت فيها قذائف الهاون المستشفيات في تعز والحديدة في آذار/مارس ونيسان/أبريل وأيار/مايو.

ووردت تقارير عن استخدام المدنيين كدروع بشرية لحماية المقاتلين. ورد أن قوات الحوثيين استخدمت الأسرى كدروع بشرية في المعسكرات العسكرية ومستودعات الذخيرة المهددة بشن التحالف غارات جوية عليها.

القسم 2. احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية التعبير، بما في ذلك الصحافة

على الرغم من أن الدستور ينص على حرية التعبير، بما في ذلك الصحافة، "في حدود ما يسمح به القانون"؛ يدعو قانون المطبوعات والنشر الصحفيين إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية ويحظر انتقاد رئيس الدولة. لم تحترم العناصر الفاعلة المتمردة هذه الحقوق على النحو المنصوص عليها، ولم تكن الحكومة قادرة على إنفاذها.

حرية التعبير: فرضت جميع أطراف الصراع قيوداً صارمة على الحق في حرية التعبير، وواجهت المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والناشطات قمعاً بالتحديد على أساس الجنس. واجه المدافعون المحليون عن حقوق الإنسان مضايقات وتهديدات وحملات تشويه من الحكومة وقوات التحالف والحوثيين.

بتاريخ 4 آذار/مارس، أطلق الحوثيون سراح اثنين من الصحفيين بعد قرابة سنتين من احتجازهما. ووفقاً للمنظمة الوطنية للإعلاميين اليمنيين، بقي 14 من المحتجزين الآخرين قيد الاعتقال في سجون يديرها الحوثيون.

حرية الصحافة ووسائل الإعلام: أقرت الحكومة الانتقالية قبل نشوب الصراع التشريع الذي ينظم قنوات الإذاعة والتلفزيون. وكان هناك عدد من المحطات المحلية الخاصة تعمل بتصريح من شركات الإنتاج الإعلامي بالإضافة إلى عدة محطات إذاعية تعمل في الخارج وتبث برامجها للمستمع المحلي.

أعلنت نقابة الصحفيين اليمنيين في تموز/يوليو أنها سجلت 100 حالة من انتهاكات حرية الإعلام خلال النصف الأول من السنة، بما في ذلك تهديدات بالاختطاف، والاعتقال والتعذيب وحجب المواقع الإخبارية ووقف الرواتب وغيرها من التهديدات. ووفقاً لنقابة الصحفيين اليمنيين، ارتكبت حكومة الجمهورية اليمنية 47 من الانتهاكات المزعومة إما في المباني الحكومية أو في قواعد أمنية، كما ارتكبت الحوثيون 39 انتهاكاً، وارتكبت قوات التحالف ستة انتهاكات، بينما ارتكبت أشخاص مجهولين ثمانية انتهاكات.

العنف والتحرش: كانت قوات المقاومة الشعبية المؤيدة للحكومة، وقوات الحوثيين، والمليشيات القبلية مسؤولة عن مجموعة من الانتهاكات ضد المنافذ الإعلامية. على سبيل المثال، ضاقت القوات الموالية للحكومة، بما في ذلك قوات الحزام الأمني وحضرمي، وسائل الإعلام والمراقبين من خلال مدهامة منظمات المجتمع المدني، واحتجزت الصحفيين والمتظاهرين المسالمين لنشر الشكاوى المتعلقة بممارسات الاحتجاز والعمليات العسكرية. أبلغت لجنة حماية الصحفيين عن غارة مسلحة في آذار/مارس على مكاتب مؤسسة الشموع، التي يُعتقد أنها مؤيدة لحكومة الجمهورية اليمنية. أضرم الرجال النار في المطابع المستخدمة لطباعة جريدة الشموع الأسبوعية وصحيفة أخبار اليوم اليومية. أخبر رئيس مؤسسة الشموع لجنة حماية الصحفيين أن المهاجمين وصلوا في عربات وكانوا يرتدون ملابس تتسق مع تلك التي ترتديها قوات الحزام

الأمني التي عملت في عدن وحولها. بعد ذلك بثلاثة أسابيع، تم اختطاف سبعة موظفين يعملون لدى صحيفة أخبار اليوم من نفس الموقع.

كانت الميليشيات الحوثية والقوات الموالية للرئيس السابق صالح مسؤولة عن حملة العنف والمضايقات ضد الصحفيين، وفقاً لتقرير من نقابة الصحفيين اليمنيين، وهي نقابة عضو في الاتحاد الدولي للصحفيين. ولم تكن الحكومة قادرة على اتخاذ خطوات أساسية لحماية الصحفيين من العنف والمضايقة.

في حالات متعددة توجه الحوثيون إلى منازل الناشطين والصحفيين والزعماء السياسيين المعارضين للحوثيين واستخدموا أسلوب التهديد بالاعتقال وأساليب أخرى لترويع من تعتبرهم خصوماً ولإسكات المعارضين. ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، كثيراً ما أرغمت السلطات المحتجزين على توقيع عقود تعد بعدم الانتماء إلى جماعات يعتبرها محتجزوهم أنها تعارض حركة الحوثيين.

الرقابة أو تقييد المحتوى: سيطر الحوثيون على العديد من وزارات الدولة المسؤولة عن الصحافة والاتصالات، بما في ذلك وزارة الاتصالات. وبهذه الصفة، انتقوا المواد التي يتم بثها عن طريق الإذاعات ووسائل الإعلام المطبوعة التي كانت تديرها الحكومة السابقة ولم يسمحوا بأية مقالات أو تقارير تنتقدهم. وأفادت التقارير أن وزارة الاتصالات التي تقع تحت سيطرة الحوثيين قامت هي ومزودو خدمة الإنترنت بحجب منظم لمواقع الويب والنطاقات الإلكترونية التي اعتبرتها السلطات مناهضة لخطط وبرامج الحوثيين. أفاد مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن قوات الحوثيين فرضت الرقابة على القنوات التلفزيونية ومنعت الصحف من النشر.

قوانين التشهير / القذف: يُجرّم القانون انتقاد "شخص رئيس الدولة"؛ كما يحظر نشر "معلومات غير صحيحة" يمكن أن تبث "روح الشقاق بين أفراد المجتمع"؛ والمواد التي يمكن أن تؤدي إلى "ترويج الأفكار المعادية لمبادئ الثورة اليمنية"؛ و"التقارير الكاذبة بغرض الإضرار بالبلدان العربية والبلدان الصديقة أو بعلاقاتها".

تأثير الجهات غير الحكومية: صرحت وسائل الإعلام الدولية ومنظمات حقوق الإنسان أن موظفيها لم يتمكنوا من الحصول على تصريح من التحالف لاستخدام رحلات الأمم المتحدة من وإلى صنعاء منذ أوائل عام 2017. يتعين على المراقبين المستقلين الطيران على متن الرحلات الجوية المدنية التي توصلهم إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في الجنوب، ثم السفر براً من هناك عبر خطوط الجبهة الأمامية النشطة إلى المناطق الأخرى. أفاد مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن قوات الحوثيين داهمت أو أغلقت مقر عدد كبير من منظمات المجتمع المدني وجمدت الأصول، بما في ذلك الحسابات المصرفية، لاثنتين من المنظمات غير الحكومية على الأقل.

حرية الإنترنت

أثرت الرقابة على حرية الإنترنت، وكانت هناك حالات ملحوظة من تدخل الحوثيين في المجال السيبراني. حجبت شركة الاتصالات السلوكية واللاسلكية العامة الخاضعة لسيطرة الحوثيين بطريقة منهجية إمكانية وصول مستخدمي الإنترنت إلى مواقع ونطاقات اعتبرت خطيرة ومضادة للأجندة السياسية الخاصة للجهات الفاعلة.

وبحسب الاتحاد الدولي للاتصالات، استخدم 27 بالمائة من السكان الإنترنت خلال العام، في حين أن 6 بالمائة من السكان حصلوا على الوصول إلى الإنترنت في المنزل.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

كان لدى مكتب الأمن الوطني مكاتب دائمة في الحرم الجامعية، الأمر الذي يعكس قلق الحكومة المستمر بشأن الأمن، وفي بعض الحالات، بشأن الآراء المثيرة للجدل. قام المسؤولون الموالون للحزب في وزارة التعليم العالي والمؤسسات الأكاديمية بتفحص خلفيات أساتذة الجامعة والكوادر الإدارية المرشحة قبل تعيينهم وكانوا يتحيزون عادة لأنصار أحزاب سياسية معينة. لم ترد أية تقارير عن حالات رقابة على المناهج، أو فصل أساتذة أو طلاب؛ إلا أنه بعد سيطرة الحوثيين قاموا هم وعناصر أخرى بدخول الحرم الجامعية وبدأ أن عمليات اعتقال الأكاديميين كانت ترمي إلى تخويفهم لاعتبارهم خصوما.

ب. حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

ينص القانون على حريات التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، لكن هذه الحقوق لم تُحترم في غالبية البلاد، مثل المناطق التي لم تسيطر عليها الحكومة.

حرية التجمع السلمي

يكفل الدستور حرية التجمع السلمي. رد الحوثيون وحلفائهم على المظاهرات والاحتجاجات في أنحاء مختلفة من البلاد بالقوة المفرطة.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

رغم أن القانون ينص على حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، كان هناك تقارير بأن الحوثيين ضايقوا وأغلقوا المنظمات غير الحكومية. وينظم القانون الجمعيات والمؤسسات كما يضع الخطوط العريضة لتأسيس وتوجيه أنشطة المنظمات غير الحكومية. طلبت السلطات أن تقوم الجمعيات بالتسجيل السنوي. ويعفي القانون المنظمات غير الحكومية المسجلة من دفع الضرائب والرسوم ويفرض على الحكومة تقديم

أسباب لرفض تسجيل منظمة غير حكومية، مثل اعتبار أنشطة إحدى المنظمات غير الحكومية "ضارة" بالدولة. ويحظر مشاركة المنظمات غير الحكومية في الأنشطة السياسية أو الدينية. ويسمح للمنظمات غير الحكومية بالحصول على تمويل أجنبي. يشترط القانون مراقبة الحكومة للانتخابات الداخلية للمنظمات غير الحكومية. ولم ترد أي تقارير عن محاولة منظمات غير حكومية التسجيل خلال السنة.

ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحرية الدينية الدولية على وصلة الإحالة الإلكترونية: www.state.gov/religiousfreedomreport/.

د. حرية التنقل

يكفل الدستور حرية التنقل داخل البلد وحرية السفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى الوطن.

أغلق التحالف مطار صنعاء الدولي عام 2016 أمام حركة الملاحة التجارية، وسمح فقط للرحلات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة مما منع آلاف المواطنين المحليين من الحصول على الرعاية الطبية في الخارج. وأجبر الذين يحتاجون إلى مغادرة البلاد على إيجاد طرق بديلة تتطلب سفرًا طويلاً وعبوراً لجبهات نشطة في رحلات محفوفة بالمخاطر الجمة وكل ذلك مقابل تكاليف باهظة.

قبل 2014، تعاونت الحكومة مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومع منظمات إنسانية أخرى لتقديم الحماية والمساعدة للاجئين، واللاجئين العائدين، وطالبي اللجوء، والأشخاص عديمي الجنسية، وغيرهم من الأشخاص موضع الاهتمام. إلا أن استيلاء الحوثيين على السلطة، والغارات الجوية للتحالف، وهجوم الحديدة جعل من الصعب على المنظمات الإنسانية الوصول إلى الكثير من المناطق بالبلاد بسبب مخاوف أمنية. لم تنفذ حكومة الجمهورية اليمنية القانون، حتى في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، بسبب قضايا تتعلق بالقدرة والحوكمة.

وفقاً لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كانت قوانين وسياسات البلد متسقة مع المعايير الدولية، ولكن قدرة السلطات على حماية ومساعدة الأشخاص المحتاجين كانت محدودة. فرض الحوثيون متطلبات مخصصة وغير متوقعة على المنظمات الإنسانية طوال العام، مثل قيود التأشيرات ونقاط التفنيس، مما جعل تنفيذ البرامج الإنسانية صعباً في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

إساءة معاملة المهاجرين، واللاجئين، وعديمي الجنسية: ذكرت عدة منظمات غير حكومية في السنوات الماضية أن مجموعات التهريب الإجرامي قامت ببناء عدد كبير من "المعسكرات" بالقرب من مدينة حرض الحدودية اليمنية السعودية، حيث احتجز المسلحون المهاجرين للابتراز وللحصول على الفدية.

واصلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، وشركاء آخرون في مواجهة التحديات للوصول إلى مراكز الاحتجاز. وتفاوضت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة مع الوزارات المعنية لإيجاد وسائل بديلة لمراقبة اللاجئين وطالبي اللجوء المحتجزين.

سجلت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من 50,000 وافد جديد من المهاجرين واللاجئين إلى البلاد في النصف الأول من العام. وذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن كلاً من الحكومة والحوثيين احتجزوا المهاجرين بسبب مخاوف من إمكانية تجنيدهم من قبل الطرف الآخر. وفي حين كانت الحكومة قادرة على ترحيل المهاجرين إلى بلدهم الأصلي، احتجز الحوثيون عموماً المهاجرين لفترات غير محددة. عملت المنظمة الدولية للهجرة مع الحوثيين لمساعدة المهاجرين أثناء الاحتجاز. ومن ناحية أخرى، عملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية معاً من أجل توفير العودة الطوعية للمهاجرين وساعد العودة التلقائية للاجئين الصوماليين. حتى 18 تشرين الأول/أكتوبر، ساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة أكثر من 2,600 لاجئ ومهاجر على العودة إلى القرن الإفريقي منذ بدء البرنامج في أيلول/سبتمبر 2017.

ذكرت هيومن رايتس ووتش في نيسان/أبريل أن المسؤولين الحكوميين قاموا بتعذيب واغتصاب وإعدام المهاجرين وطالبي اللجوء من القرن الإفريقي في مركز البريقة للاحتجاز في مدينة عدن الساحلية الجنوبية. وحرمت السلطات طالبي اللجوء من فرصة التماس الحماية للاجئين وقامت بترحيل المهاجرين بشكل جماعي إلى ظروف خطيرة في البحر. حتى شهر نيسان/أبريل، بقي 90 مهاجراً، معظمهم من إريتريا، في البلاد.

كما احتجزت الجماعات المسلحة الحوثية المهاجرين بشكل تعسفي في ظروف سيئة، وفشلت في إتاحة الوصول إلى إجراءات اللجوء والحماية في منشأة بالقرب من ميناء الحديد الغربي. أفادت هيومن رايتس ووتش بالاحتجاز، والافتقار إلى الرعاية الطبية، والإيذاء الجسدي، حيث ظهر على المحتجزين علامات البثور والجروح المتقيحة. في وقت مبكر من السنة، أطلق سراح مجموعة واحدة على الأقل من المهاجرين بلغ عددهم 87 فرداً - بما فيهم سبعة أطفال - كانوا محتجزين في منشأة الحديد من قبل قوات الحوثيين بشرط سفرهم إلى عدن. قام الجنود اليمنيون بإيقاف المجموعة على طول الطريق واقتادوهم إلى معتقل البريقة في عدن، وفقاً للتقارير.

التنقل داخل البلاد: أقامت قوات المتمردين، وقوات المقاومة، وقوات الأمن، والفصائل القبلية نقاط تفتيش على الطرق الرئيسية. وفي الكثير من المناطق، خصوصاً في المناطق التي تقع خارج السيطرة المركزية الأمنية، قامت الفصائل القبلية المسلحة بالحد من حرية التنقل في أحيان كثيرة، وبتشغيل نقاط التفتيش الأمنية الخاصة بها، أحياناً بمساعدة عناصر عسكرية أو عناصر أمنية أخرى، وأخضعت المسافرين في الكثير من الأحيان إلى المضايقات الجسدية، والابتزاز، والسرقه، أو الاختطاف لفترات قصيرة للحصول على فدية. كما أعاق الدمار الذي لحق بالطرق والجسور وغيرها من البنى الأساسية بسبب الصراع إيصال المساعدات الإنسانية والشحنات التجارية (انظر القسم 1.ز.).

لم تتمتع المرأة عموماً بحرية كاملة في التنقل داخل البلد، رغم أن القيود المفروضة تفاوتت بين موقع وآخر. وأفاد بعض المراقبين بتزايد القيود المفروضة على النساء في الأماكن المحافضة مثل الصفيدي. ذكرت منظمة أوكسفام أنه في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات الإسلامية المتطرفة مثل القاعدة في شبه الجزيرة العربية (أنظر القسم 6، المرأة) أصر الرجال عند نقاط التفقيش على نحو متزايد على الالتزام بنظام "محرم"، وهو الالتزام الثقافي للمرأة بأن تكون مصحوبة بأقاربها الذكور في الأماكن العامة.

تطلبت السلطات تصريحات للسفر من جميع الرعايا غير المواطنين المغادرين صنعاء.

أفاد المراقبون المحليون أن اليمنيين في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون واجهوا تمييزاً وصعوبات متزايدة عند السفر في الجزء الجنوبي من البلاد.

السفر إلى الخارج: كانت النساء في الماضي تحتاج إلى موافقة وصي ذكر، مثل الزوج، قبل تقديم طلب للحصول على جواز سفر أو مغادرة البلاد. ويجوز للزوج أو قريب ذكر أن يمنع المرأة من مغادرة البلاد عن طريق وضع اسمها على قائمة "الممنوعين من السفر" في المطارات. وكانت السلطات تطبق هذا المطلب بصرامة قبل نشوب الصراع عند سفر النساء مع الأطفال، لكن لم ترد تقارير عن إنفاذ السلطات لهذا المطلب خلال السنة. ومع ذلك، كان هناك محاولات من جانب الحوثيين لفرض قيود مماثلة على السفر الدولي للمرأة. وبالنظر إلى تدهور البنية التحتية وانعدام الأمن بسبب الصراع، ذكر أن العديد من النساء رفضن السفر بمفردهن (انظر القسم 6، المرأة).

المشردون داخلياً

وفقاً لصفحة الحقائق لشهر تشرين الأول/أكتوبر للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان هناك ما يقرب من مليوني يمني من المشردين داخلياً، 89 بالمائة منهم شردوا لأكثر من سنة واحدة. وكان هناك ما يقرب من مليون من المشردين داخلياً العائدين. توقف النظام الحكومي لتسجيل الأفراد المشردين داخلياً منذ تصعيد الصراع عام 2015.

كانت إمكانية وصول المنظمات الإنسانية إلى الأشخاص المشردين داخلياً محدودة بشكل عام ولا يمكن التنبؤ بها بسبب استمرار الصراع؛ ومع ذلك، حافظت العديد من المنظمات الإنسانية على وجودها في مواقع متعددة في جميع أنحاء البلاد. ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة، ظلت المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية وسائر هيئات الإغاثة العاملة في العاصمة تساعد الأشخاص المشردين داخلياً في صنعاء عبر تزويدهم بالطعام، والمأوى ومواد أخرى غير غذائية. كما وردت تقارير عن المشردين داخلياً في صعدة تفيد بأن قدراتهم كانت محدودة في الحصول على مساعدات نقدية لشراء الحاجيات الأساسية.

أفادت المنظمات الإنسانية أن أطراف الصراع تدخلت في توزيع السلع الإنسانية. نفذت قوات الحوثيين عمليات سطو مسلح وسرقت سيارات على مدار العام، ولكن هذا النوع من القيود كان يحدث عمومًا في مناطق الصراع الساخنة ويمثل جزءًا صغيرًا من إجمالي المساعدات. وكان وصول المنظمات الإنسانية إلى السكان المعنيين مقيّدًا ولا يمكن التنبؤ به إلى حد ما، بسبب انعدام الأمن العام. ووفقًا للأمم المتحدة، كان هناك 22,2 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدة إنسانية.

كان هناك تزايد ملحوظ في انعدام الأمن الغذائي في شتى أنحاء البلاد، وكانت معدلات سوء التغذية الشديد مرتفعة بين المشردين داخليًا وسائر الفئات المستضعفة المعرضة للخطر (انظر القسم 1.ز). ووفقًا لمنظمة إنقاذ الطفولة، كان 64.5 في المائة من إجمالي السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و8.4 مليون منهم كانوا على شفير المجاعة، كما كان نصف الأطفال في البلاد يعانون من التقزم (نقص النمو). وظل ما يقدر بنحو 400,000 طفل يعانون من سوء التغذية.

ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن الأشخاص المشردين داخليًا لجأوا إلى حد كبير إلى أقاربهم أو أصدقائهم أو مساكن مستأجرة حيث واجه الكثير منهم تهديدات متكررة بالطرده بسبب تأخر سداد الإيجار. وتم إيواء آخرين في ملاجئ غير تقليدية في المباني العامة أو الخاصة، مثل المدارس، أو مرافق الصحة، أو المباني الدينية، بشكل أساسي في تعز ولحج. حتى أيلول/سبتمبر، قدمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لوازم الإغاثة الأساسية إلى 383,549 شخصًا من المشردين داخليًا، ومجموعات المأوى في حالات الطوارئ إلى 59,882 شخص، ومنح نقديّة خاصة بالإيجار إلى 108,396 شخص. استكملت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كانون الثاني/يناير بناء 1,700 مأوى طارئ مؤقت لعائلات المشردين داخليًا، وكان هناك 3,200 مأوى قيد الإنشاء في محافظة حجة في نهاية العام. قدمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 27,767 مجموعة من لوازم الإغاثة الأساسية بالإضافة إلى 4,430 مأوى طارئ لمساعدة الأسر النازحة بسبب القتال في الحديدة بحلول نهاية أيلول/سبتمبر.

دشن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، الذي تديره الحكومة السعودية، مخيمًا مؤقتًا في أيلول/سبتمبر في مديرية الخوخة لإيواء المشردين داخليًا الفارين من الحديدة وتزويدهم بخزانات المياه والعيادات المتنقلة والمواد الإيوائية، بما في ذلك الخيام والبطانيات. والمخيم قادر أن يستوعب 420 من المشردين داخليًا ويخطط لتوسيع عملياتها لمنفعة 30,000 من المشردين داخليًا في نهاية المطاف.

حماية اللاجئين

استقبلت البلاد اللاجئين من مجموعة متنوعة من البلدان أثناء الصراع. وكان الكثير من اللاجئين عرضة بشكل متزايد للخطر نظرًا لتردي الأوضاع الأمنية والوضع الاقتصادي في البلاد. وشارك الصوماليون والإثيوبيون والإريتريون وغيرهم من اللاجئين في الفقر العام وانعدام الأمن في البلاد.

وفقاً لصفحة الحقائق لشهر أيلول/سبتمبر للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان هناك أكثر من 280,000 لاجئ وطالب لجوء في البلاد، معظمهم من الصومال وإثيوبيا. وكان الكثير منهم يحاول الوصول إلى المملكة العربية السعودية أو العودة إليها للعمل ودخلوا البلاد بناء على معلومات كاذبة من المهربين الذين أوهمهم بأن الصراع قد انتهى في اليمن، وفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وقد نزح الكثيرون، بسبب القتال، من عدن إلى مخيم في خراز وإلى بلدات في جنوب اليمن. ولم تتمكن حكومة الجمهورية اليمنية من توفير الحماية المادية للاجئين، واحتجز الكثيرون في مراكز احتجاز يديرها الحوثيون في الشمال والحكومة في الجنوب. زعمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك تقارير تفيد بتعرض اللاجئين للإيذاء البدني والجنسي وكذلك التعذيب والسخرة، في كل من المرافق التي يسيطر عليها الحوثيون وحكومة الجمهورية اليمنية، وأن العديد من اللاجئين كانوا عرضة للاتجار.

الإعادة القسرية: زعم المحتجزون الإريتريون والإثيوبيون والصوماليون في مركز احتجاز البريقة للمهاجرين بالقرب من عدن أنهم لم يسمح لهم بالمطالبة بوضع اللاجئين في اليمن وأن المئات من زملائهم المعتقلين قد أُعيدوا إلى البحر في قوارب مكتظة. ولم تتوفر العمليات حول عمليات الترحيل خلال العام.

الحصول على اللجوء: لا يوجد قانون يتناول منح وضع اللاجئين أو حق طلب اللجوء، ولم يكن هناك نظام لتوفير الحماية لطالبي اللجوء. وكانت الحكومة في السنوات الماضية تمنح وضع لاجئ بطريقة تلقائية للصوماليين الذين دخلوا البلاد. حاول الحوثيون تولي عملية تحديد وضع اللاجئين في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، مما أدى إلى نفاذ صلاحية وثائق العديد من اللاجئين. كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قادرة على الوصول إلى السكان لتقديم المساعدة كما كانت تعمل مع الحوثيين من أجل التوصل إلى قرار بشأن تسجيل اللاجئين. واصلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ عملية تحديد وضع اللاجئين في جنوب اليمن في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة، بالتنسيق مع الحكومة.

حرية التنقل: ظلت حرية التنقل صعبة للجميع في البلاد، بما في ذلك اللاجئين، بالنظر إلى الأضرار التي لحقت بالطرق والجسور والبنية التحتية الأساسية الناجمة عن الصراع. وتكبدت معظم مطارات البلد أضراراً كبيرة أو أغلقت أمام الحركة التجارية، مما جعل السفر صعباً على الجميع، بمن فيهم اللاجئون. وتسببت نقاط التفتيش غير الرسمية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في تأخير غير ضروري أو في منع حركة الأفراد أو البضائع.

الحصول على الخدمات الأساسية: افتقر اللاجئون إلى الخدمات الأساسية بسبب الصراع المستمر. وقدرت الأمم المتحدة أن حوالي 55 في المائة فقط من مرافق الصحة العامة ظلت تعمل خلال العام. أغلق العديد منها بسبب الأضرار الناجمة عن الصراع، وتم تدمير بعضها، وواجهت جميع المنشآت نقصاً في الإمدادات، بما في ذلك الأدوية والوقود لتشغيل المولدات.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

يمنح القانون المواطنين القدرة على اختيار حكومتهم بطريقة سلمية من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة على أساس الاقتراع العام والمتكافئ. لكن اندلاع الصراع أوقف برنامجاً استهلته الحكومة لتسجيل الناخبين. ولم تجر أية انتخابات منذ نشوب الصراع في 2014.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: ظلت انتخابات الرئاسة معلقة وفقاً للمبادرة الإقليمية التي وضعها مجلس التعاون الخليجي عام 2011 من أجل تعزيز المصالحة الوطنية، وحلت محل بنود من الدستور وسمحت بتمديد فترة رئاسة الرئيس هادي حتى يتم التوصل إلى تسوية سياسية انتقالية. وأيدت الأحزاب السياسية العاملة في إطار مؤتمر الحوار الوطني هذا التمديد عام 2014. وقع 13 حزباً اتفاقية السلام والشراكة الوطنية عام 2014 أنهت بصفة مؤقتة العنف المرتبط بدخول الحوثيين إلى صنعاء ودعت إلى تطبيق نتائج مؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك إجراء الانتخابات ووضع دستور جديد.

أعلن الحوثيون عام 2015 أن الدستور لاغ وباطل، وقاموا بحل البرلمان، وأعلنوا عن تشكيل اللجنة الثورية العليا المعنية بوصفها أعلى هيئة حاكمة. أعلن المؤتمر الشعبي العام الموالي للحوثيين عن تشكيل المجلس السياسي الأعلى وإعادة جمع البرلمان في صنعاء، تلاه إعلان عن "حكومة الخلاص الوطني". لم تحصل المؤسسات على اعتراف دولي كهيئات حكومية، ولم تعقد انتخابات البرلمان خلال العام. استمرت العملية السياسية بقيادة الأمم المتحدة مع نهاية العام.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: يشترط القانون أن تكون الأحزاب السياسية منظمات وطنية لا تقتصر العضوية فيها على سكان منطقة معينة، أو أبناء قبيلة معينة، أو أعضاء طائفة دينية معينة، أو طبقة اجتماعية أو مهنة محددة.

مشاركة المرأة والأقليات: لا توجد قوانين تحد من مشاركة المرأة أو أفراد الأقليات في العملية السياسية، وقد شاركوا في انتخابات المرشح الواحد لعام 2012.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

في حين أن القانون ينص على عقوبات جنائية على الفساد الحكومي، إلا أن الحكومة لم تنفذ القانون بشكل فعال. ووردت تقارير عديدة عن حالات فساد حكومي خلال العام. أوجدت العملية الجنائية المرهقة نظاماً قانونياً منفصلاً للنخبة السياسية. بموجب الدستور، لا يجوز البدء بإجراء تحقيق جنائي ضد من هو في منصب نائب وزير فما فوق بدون تصويت خمس أعضاء مجلس النواب بالموافقة على ذلك. ثم يتطلب القانون بعد ذلك الحصول على أغلبية الثلثين في البرلمان وإذن رئاسي لتقديم نتائج التحقيق الجنائي إلى النائب

العام بهدف توجيه اتهام رسمي. لم تستخدم الحكومة الإجراء قبل أن يحل الحوثيون البرلمان في عام 2015 ولم يستخدموه منذ ذلك الحين.

الفساد: كان الفساد واسع الانتشار في جميع أنحاء البلاد، وأفاد المراقبون بانتشار الفساد الثانوي في كل مكتب حكومي تقريباً. وكان من المتوقع دائماً أن يقوم المتقدمون للوظائف بشراء مناصبهم. ويعتقد المراقبون بأن مفتشي الضرائب يقومون بتقديرات بخسة للضرائب ويضعون الفارق النقدي في جيوبهم. وتلقى العديد من المسؤولين الحكوميين رواتب نظير أعمال لم يقوموا بها، أو تلقوا عدة رواتب نظير أداء نفس الوظيفة. كما أثر الفساد بصفة عامة على لجان المشتريات الحكومية. ارتفع الفساد وتواجد السلع في السوق السوداء بشكل عام في أجزاء من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وخاصة في المؤسسات التي تسيطر عليها من صنعاء.

تفيد نتائج التحليلات الأخيرة التي قام بها مراقبون دوليون ومحليون، بما فيهم منظمة الشفافية الدولية، بأن الفساد كان مشكلة جسيمة في كل دائرة وعلى كل مستوى حكومي، خصوصاً في قطاع الأمن. وزعم المراقبون الدوليون أن المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين استفادوا من ترتيبات داخلية، وعمليات اختلاس ورشاوي. لم يتخذ القادة السياسيون ومعظم الوكالات الحكومية أي إجراءات تقريباً لمكافحة الفساد. من وجهة نظر المراقبين المحليين المطلعين، فإن السبب الرئيسي لاحتجاجات 2011 التي أسفرت في النهاية عن الصراع الداخلي الحالي كان الغضب من الفساد المتقشي الذي دام عقوداً في زمن الحكومة الاتحادية.

يعتبر الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الوكالة الوطنية للمراجعة والتدقيق في المصروفات الحكومية والهيئة التحقيقية في حالات الفساد. ولم ينفذ هذا الجهاز أي تحقيقات معروفة منذ عام 2015.

وردت تقارير بأن بعض مراكز الشرطة شكلت أقساماً خاصة بالشؤون الداخلية للتحقيق في انتهاكات قوات الأمن، وللمواطنين الحق في تقديم الشكاوى إلى مكتب المدعي العام. وفرت وزارة الداخلية خطأً للفاكس ليتسنى للمواطنين من خلاله إرسال أي ادعاءات بالانتهاكات ليتم التحقيق فيها. لم تتوفر أي معلومات عن عدد الشكاوى التي تلقتها الوزارة أو حققت فيها أو معرفة ما إذا كانت تلك الآلية لا تزال قائمة.

تم تعليق خطة الحكومة لجمع المعلومات البيومترية عن جميع موظفي الحكومة، بما في ذلك عناصر الجيش وقوات الأمن، وإنشاء سجل مركزي مصمم لإزالة عشرات الآلاف من الأسماء المزورة والمكررة من كشوف الرواتب، في أعقاب الاستيلاء المسلح للحوثيين في عام 2015. كما علقت الحكومة تنفيذ نظام الرواتب بالنسبة للجنود وقوات الأمن من خلال حسابات مصرفية أو حسابات إيداع بريدية. وقبل اندلاع الصراع، قام هذه النظام بتخطي المسؤولين عن دفع الرواتب للجنود بطريقة نقدية في السابق.

قبل اندلاع الصراع، تلقت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وهي هيئة مستقلة، شكاوى وقامت بتطوير برامج لرفع الوعي بخصوص الفساد. وقد شملت الهيئة مجلس من ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. إلا أن محدودية قدرات الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، خصوصاً في مجال التحليلات

المالية، أعاقها عن العمل. ووفقاً للحكومة، واصلت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد عملها عند "الحد الأدنى لمستوى الأداء" خلال العام. ومع ذلك، لم تتوفر أي معلومات عن عدد الشكاوى التي تم استلامها أو عدد الحالات التي تم رفعها للملاحقة القضائية.

الإفصاح المالي: يفرض القانون على جميع الوزراء، ونواب الوزراء، ورؤساء الهيئات، وأعضاء البرلمان، وأعضاء مجلس الشورى الإفصاح عن ذممهم المالية سنوياً. ويتعين على مقدمي كشوف الذمة المالية رفع تلك المعلومات أمام الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد للتحقق منها. ولم تكن هذه البيانات متاحة لاطلاع المواطنين عليها. ويمكن للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد طلب بيانات الإفصاح عن الذمة المالية من أي موظف حكومي آخر وتفرض عقوبات في حال تقديم معلومات مغلوطة. ولا يفرض القانون الإفصاح عن الأصول التي يملكها الأطفال أو الزوجات. ولم تكن هناك معلومات حول ما إذا كان المسؤولون يمثلون للقانون.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

ذكرت معظم جماعات حقوق الإنسان بأنهم منعوا من الوصول إلى البلاد من قبل قوات التحالف التي أغلقت مطار صنعاء وسيطرت على جميع عمليات دخول وخروج الرحلات الجوية عبر العاصمة. وكانت جماعات حقوق الإنسان الدولية تتعرض للاستهداف، بعد نشرها لتقارير سلبية، من قبل وسائل الإعلام التابعة لكلا من قوات حكومة الجمهورية اليمنية والحوثيين. عرّضت العناصر الفاعلة غير الحكومية، بمن فيهم الحوثيين، منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المحلية إلى المضايقات بشكل كبير خلال العام (انظر القسم 2.ب.).

الأمم المتحدة أو غيرها من الهيئات الدولية: عمل التحالف وحكومة الجمهورية اليمنية مع الأمم المتحدة، وخاصة من خلال آلية التحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة في اليمن، لمعالجة تسليم الواردات التجارية والمساعدات الإنسانية. أفادت الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية بأن عمليات التأخير والمنع من قبل التحالف عرقلت تسليم 80 إلى 90 في المائة من جميع السلع التجارية والإنسانية للسكان. سمحت جميع الأطراف بالوصول إلى المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة التي توزع المساعدات، لكن ظل هناك عقبات في التسليم بسبب الحصار، ونقاط التفتيش، وأوضاع الطريق، والمعوقات البيروقراطية، واستمرار الصراع المسلح.

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: أسس المرسوم الرئاسي رقم 13 لعام 2015 اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، وهي هيئة مستقلة مسؤولة عن التحقيق في جميع مخالفات حقوق الإنسان منذ 2011. وتتكون اللجنة من رئيس ومن ثمانية أعضاء لديهم خلفيات قانونية أو قضائية أو حقوق الإنسان.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يجرم القانون الاغتصاب، لكنه لا يجرم الاغتصاب الزوجي. وعقوبة الاغتصاب هي السجن لفترة قد تصل إلى 25 سنة. لكن الحكومة لم تطبق هذا القانون بفعالية.

ولم تتوفر إحصاءات موثوقة عن حالات الاغتصاب. ويجوز للسلطات وفقاً للقانون محاكمة ضحايا الاغتصاب بتهمة الزنا إذا لم توجه السلطات أية اتهامات للجناة. كان هناك عدد قليل من حالات الاغتصاب المبلغ عنها علناً خلال العام. في 30 آذار/مارس، ورد أن جندي سوداني من التحالف اغتصب فتاة يمنية، ذكر أن اسمها كان "رمضانة" أثناء قيامها بجمع الحطب في مدينة الخوخة. وورد أن القوات الحكومية رفضت التحقيق في الحادث. ينص القانون على أنه بدون اعتراف الجاني، تظل ضحية الاغتصاب مطالبة بتوفير 4 شهود من الذكور على تلك الجريمة.

ينص القانون على وجوب قيام السلطات بإعدام الرجل الذي تتم إدانته بقتل امرأة. إلا أن قانون العقوبات يجيز التساهل مع الأشخاص المدانين بارتكاب جريمة القتل من أجل "الشرف" أو الذين يعتدون بدنياً على النساء بعنف أو يقتلوهن بسبب سلوك ينم عن "عدم الاحترام" أو "عدم الطاعة". ولا يعالج القانون سائر الأنواع الأخرى من الانتهاكات القائمة على نوع الجنس الاجتماعي (الذكورة والأنوثة) مثل الضرب، والعزلة القسرية، والحبس، والزواج المبكر والزواج القسري.

يكفل القانون حق المرأة في الحماية من العنف المنزلي، فيما عدا الاغتصاب الزوجي، ضمن الإطار العام لحماية الأشخاص من العنف، ولكن السلطات لم تنفذ هذا البند بشكل فعال. ونادراً ما قامت الضحايا بإبلاغ الشرطة بحوادث العنف المنزلي، وكانت الإجراءات الجنائية في حالات العنف المنزلي نادرة.

تشويه/ بتر الأعضاء التناسلية للإناث: لا يحظر القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)، رغم صدور أمر وزاري في عام 2001 يحظر تلك الممارسة في المؤسسات الطبية الحكومية والمرافق الطبية الحكومية، وفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش. لم يكن هناك بيانات هذا العام عن انتشار هذه الممارسة، لكن البيانات الواردة من وسائل الإعلام وتقارير الأمم المتحدة عام 2015 تشير إلى أن المعدل كان حوالي 15-20 بالمائة.

التحرش الجنسي: لا توجد قوانين محددة تحظر التحرش الجنسي، رغم أن قانون العقوبات يجرم الأعمال "المخزية" أو "غير الأخلاقية". ونادراً ما قامت السلطات بإنفاذ القانون. كان التحرش الجنسي مشكلة رئيسية تعاني منها المرأة.

الإجراءات القسرية للسيطرة على الزيادة السكانية: لم ترد تقارير عن الإجهاض القسري أو التعقيم غير الطوعي.

التمييز: واجهت المرأة تمييزاً له جذور عميقة في التشريعات القانونية والممارسات في جميع جوانب حياتهن. كانت آليات تطبيق الحماية المتساوية ضعيفة، ولم تكن الحكومة قادرة على تطبيق تلك الآليات بشكل فعال.

ولا يجوز للنساء أن يتزوجن بدون تصريح من الوصي الذكر؛ وليس للمرأة حقوق متساوية في الإرث، أو الطلاق، أو حضانة الأطفال؛ وتتمتع المرأة بقدر محدود من الحماية القانونية. تعرضت المرأة للتمييز في مجالات مثل التوظيف، والائتمان، والمرتبات، وحياسة أو إدارة الأعمال التجارية، والتعليم، والإسكان (انظر القسم 7.د.). وقد أبرزت حدة التمييز ضد المرأة نسبةً محو الأمية بين النساء والرجال، حيث قدرت عام 2015 بأنها 55 بالمائة بين النساء، مقارنةً مع 85 بالمائة بين الرجال.

غالبًا ما تكون موافقة قريب ذكر مطلوبة قبل دخول المرأة إلى المستشفى، مما يخلق مشاكل كبيرة في السياق الإنساني في حال كان رجال الأسرة غائبين أو متوفين.

كما واجهت النساء تمييزاً في المحاكم أيضاً حيث أن شهادة المرأة تساوي نصف شهادة الرجل.

يجوز للزوج أن يطلق الزوجة دون تبرير الدعوى في المحكمة. وبموجب نظام المحاكم الرسمي، يتعين على المرأة تقديم مبرر.

ويتوجب على أي مواطن/مواطنة يرغب بالزواج من شخص أجنبي الحصول على إذن من وزارة الداخلية (انظر القسم 1.و.). ويتعين على المرأة التي ترغب في الزواج من أجنبي أن تقدم إلى وزارة الداخلية ما يثبت موافقة والديها. كما يتعين على الأجنبية التي ترغب في الزواج من مواطن أن تقدم إلى وزارة الداخلية ما يثبت أنها "حسنة السيرة والسلوك".

تعرضت النساء للتمييز الاقتصادي (انظر القسم 7.د.).

الأطفال

تسجيل المواليد: تستمد جنسية الطفل من جنسية أبويه. فالطفل المولود لأب يمني هو مواطن يمني. ويحق للنساء اليمنيات نقل الجنسية للطفل المولود لأب أجنبي إذا كان الطفل مولوداً في داخل البلاد. أما إذا لم يولد الطفل في البلاد، فقد تسمح وزارة الداخلية في حالات نادرة للمرأة بنقل جنسيتها للطفل إذا توفى الأب أو هجر الطفل.

لم يكن هناك سجل عام للمواليد، ولم يسجل العديد من الآباء، خاصة في المناطق الريفية، أطفالهم أبداً، أو كان يتم تسجيلهم بعد مرور عدة سنوات على ولادتهم. ولم يكن يجري دائماً إنفاذ الشرط الذي يتطلب امتلاك الأطفال لشهادات ميلاد كي يتم تسجيلهم في المدارس، ولم ترد تقارير عن قيام السلطات بحرمان أطفال من خدمات التعليم أو الرعاية الصحية بسبب عدم تسجيل ولادتهم.

التعليم: يوفر القانون التعليم العام، الإلزامي، المجاني للأطفال من سن ست سنوات وحتى 15 سنة. وكانت المدارس الحكومية مجانية للأطفال حتى نهاية الدراسة الثانوية، لكن الكثير من الأطفال، خاصة البنات، لم يستطيعوا الحصول على التعليم بسهولة. للاطلاع على إحصائيات الحضور في المدارس، يرجى مراجعة تقرير الوضع الإنساني في اليمن لعام 2018 من اليونيسف.

ذكرت اليونيسف أن ما يقرب من نصف مليون طفل تركوا المدارس منذ تصاعد الصراع عام 2015، مما رفع إجمالي عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس إلى مليوني طفل، وفقاً لتقييم لليونيسف صدر في آذار/مارس. وفي الوقت نفسه، لم يتم دفع رواتب حوالي ثلاثة أرباع معلمي المدارس العامة منذ أكثر من عام، مما يعرض تعليم 4.5 مليون طفل إضافي لخطر جسيم.

إساءة معاملة الأطفال: لا يعرّف القانون الإساءة للأطفال ولا يحظرها، ولم تتوفر بيانات موثوقة حول مدى الإساءة للأطفال. واعتبرت السلطات العنف ضد الأطفال مسألة عائلية.

الزواج المبكر والزواج القسري: كان الزواج المبكر والزواج القسري مشكلة كبيرة واسعة الانتشار. من الأرجح أن يؤدي الصراع إلى تفاقم الوضع، وأبلغت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية عن زيادة في الزواج القسري وزواج الأطفال لأسباب مالية بسبب انعدام الأمن الاقتصادي. لا يوجد حد أدنى لسن الزواج، وتزوجت فتيات في سن مبكرة لم تتجاوز ثمانية سنوات.

الاستغلال الجنسي للأطفال: لا يتطرق القانون إلى اغتصاب القاصر، ولا يحدد سناً أدنى لإقامة علاقة جنسية برضا الطرفين. يحظر القانون المواد الإباحية، بما فيها تلك التي يظهر فيها أطفال، رغم عدم وجود معلومات متاحة حول ما إذا كانت المحظورات القانونية شاملة. وتجرّم المادة 161 من قانون حقوق الطفل إكراه الأطفال على ممارسة البغاء.

الجنود الأطفال: انظر القسم 1.ز. الجنود الأطفال.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاختطاف الدولي للأطفال على أيدي أحد الوالدين على وصلة الإحالة الإلكترونية:

<https://travel.state.gov/content/travel/en/International-Parental-Child-Abduction/for-providers/legal-reports-and-data.html>

معاداة السامية

بقي في البلاد حوالي 50 يهودياً؛ وفقاً لتقارير وسائل الإعلام، يعيش معظمهم في مجمع مغلق في صنعاء بعد أن نجحت الوكالة اليهودية الإسرائيلية في نقل 19 يهودياً إلى إسرائيل عام 2016. أدى الصراع المستمر إلى إضعاف إنفاذ القانون، مما عرض الجالية اليهودية للخطر. فر الكثيرون من البلاد نتيجة لذلك.

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحرية الدينية الدولية على وصلة الإحالة

الإلكترونية: <http://www.state.gov/religiousfreedomreport/>.

كانت المواد المعادية للسامية نادرة. وكانت التغطية الإعلامية لليهود البلاد تتسم بالإيجابية بوجه عام. ومع ذلك، تبنت الحركة الحوثية شعارات معادية للسامية، بما في ذلك "الموت لإسرائيل، واللعنة على اليهود"، وتموه الخطاب المعادي لإسرائيل في بعض الأحيان إلى ألفاظ معادية للسامية. واصل الحوثيون نشر هذه المواد والشعارات على مدار العام، بما في ذلك إضافة شعارات معادية لإسرائيل والخطاب المتطرف في مناهج التعليم الابتدائي والكتب. وفقاً لتقارير وسائل الإعلام، دعا زعيم بارز في تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية إلى العنف ضد اليهود في شريط فيديو نُشر على الإنترنت في كانون الثاني/يناير، حيث قال "على المسلمين داخل الأرض المحتلة قتل كل يهودي، من خلال دهسه، أو طعنه، أو استخدام أي سلاح ضده، أو عن طريق حرق منازلهم".

لم يكن من حق أبناء الطائفة اليهودية الخدمة في الجيش أو الحكومة الاتحادية. ومنعتهم السلطات من حمل الخنجر اليمني الاحتفالي.

الاتجار بالأشخاص

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على وصلة الإحالة الإلكترونية:

www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/.

الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة

تكفل عدة قوانين حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ورعايتهم، بيد أن الحكومة لم تطبقها. يكفل القانون للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ممارسة نفس الحقوق المتاحة لغير المعوقين، ولكن ذلك لم يحدث في الممارسة العملية. كانت الوصمة الاجتماعية والتجاهل الرسمي عقبات تحول دون تطبيق القانون.

يخصص القانون 5 بالمائة من الوظائف الحكومية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ويلزم القانون الجامعات بقبول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعات، وينص على إعفائهم من دفع المصاريف

الدراسية، وينص على جعل مباني المدارس صالحة لدخول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إليها واستخدامها. لم يكن واضحا إلى أي مدى قامت السلطات بتطبيق تلك القوانين.

يحق للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة حضور المدارس العامة، رغم أن المدارس لم تقدم أية إجراءات لتسهيل التحاقهم.

وعلى الرغم من أن القانون ينص على إقامة المباني الجديدة بحيث تكون مجهزة لاستقبال الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أن الامتثال لهذا القانون كان ضعيفا.

ولم تتوفر علنا معلومات بشأن أنماط إساءة المعاملة التي يتعرض لها الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات التعليمية أو مؤسسات الصحة العقلية.

تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولية حماية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. لم تستطع حكومة الجمهورية اليمنية مواصلة التعاون مع البنك الدولي لإدارة صندوق التنمية الاجتماعية؛ كما أصبحت الوزارة عاجزة عن الإشراف على صندوق الرعاية والتأهيل للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، الذي كان يقدم خدمات أساسية محدودة لأكثر من 60 منظمة غير حكومية تساعد ذوي الاحتياجات الخاصة.

الأقليات القومية والعرقية والأثنية

على الرغم من أن التمييز العنصري غير قانوني، إلا أن بعض الجماعات مثل مجتمعات المهمشين أو الأخدام، والموالدين (اليمنيين المولودين لآباء أجنبي) واجهت تمييزاً اجتماعياً ومؤسسياً على أساس الجنس، والعرق، والحالة الاجتماعية. وكان المهمشون، الذين يؤدون عادة خدمات لا تعود على القائم بها بالمكانة والاحترام مثل كنس الشوارع، يعيشون عادة في فقر ويقاسون من تمييز اجتماعي مستمر ضدهم. وكانت النساء المهمشات عرضة بصفة خاصة للاغتصاب وسائر الانتهاكات بسبب مناخ الإفلات من العقاب الذي يتمتع به الجناة بصفة عامة نظرا لتدني المكانة الاجتماعية للضحايا المهمشات.

أعمال العنف والتمييز والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

يجرم قانون العقوبات السلوك الجنسي المثلي بالتراضي، وعقوبة ذلك الإعدام وفقا لتفسير البلاد للشريعة الإسلامية. لم تكن هناك عمليات إعدام معروفة لأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين منذ أكثر من عقد من الزمن.

لم تعتبر الحكومة أن العنف أو التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين "ذو صلة" للإبلاغ الرسمي.

نظراً لعدم شرعية السلوك الجنسي المثلي بالتراضي والعقوبة الشديدة المحتملة، لم يكن هناك سوى القليل من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين الذين يعلنون انتمائهم الجنسي أو هويتهم الجنسية. واجه الأشخاص الذين يعرف أو يشتبه بأنهم من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين التمييز.

ولم يكن هناك منظمات للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. حجبت الحكومة الوصول إلى مواقع الإنترنت التي تحتوي على المحتويات ذات صلة بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز

على الرغم من عدم وجود تقارير تشير إلى عنف مجتمعي ضد الأفراد المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز؛ إلا أن الموضوع كان ذا حساسية اجتماعية ونادراً ما كانت تتم مناقشته. يعتبر التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) جريمة، ولم تتوفر معلومات حول ما إذا كان هناك تقارير عن حوادث تمييز خلال العام.

القسم 7. حقوق العمال

كان تطبيق الحكومة لقانون العمل ضعيفاً أو منعدماً بسبب الصراع المستمر. لاتزال قوانين العمل سارية، ولكن الحوثيين سيطروا على الوزارات المسؤولة عن تنفيذها.

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

ينص قانون العمل على حق موظفي القطاع الخاص الذين يتلقون رواتب في الانضمام إلى النقابات والمفاوضة الجماعية. ولا تنطبق هذه الحماية على موظفي القطاع العام، وعمال المياومة، وخدم المنازل، والعمال الأجانب، وغيرها من المجموعات التي تشكل معاً معظم القوى العاملة. يغطي قانون سلك الخدمة المدنية العامة الموظفين العموميين. يحظر القانون عمومًا التمييز ضد النقابات، بما في ذلك حظر فصل العمال لاشتراكهم في الأنشطة النقابية.

رغم أنه يجوز للنقابات أن تتفاوض على تسويات الأجور نيابة عن أعضائها، وأن تلجأ إلى الإضراب أو إجراءات أخرى لتحقيق مطالبها، إلا أنه يحق للعمال الإضراب فقط عند فشل المحاولات السابقة للتفاوض والتحكيم. ويجب أن يعطي العمال إشعاراً مسبقاً لرب العمل والحكومة وأن يحصلوا على موافقة كتابية مسبقة من المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات عمال اليمن. لا يجوز تنفيذ الإضرابات "لأغراض سياسية". يجب تقديم اقتراح الإضراب إلى 60 بالمائة على الأقل من جميع العمال المعنيين، والذين يجب أن يصوت 25 بالمائة منهم لصالح الإضراب من أجل أن يحدث.

لم تطبق الحكومة القوانين المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات والحق في المفاوضة الجماعية.

ورغم أن الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن لا يتبع الحكومة بطريقة رسمية، إلا أنه الاتحاد الوحيد الرسمي الموجود في البلد وقد عمل مع الحكومة لحل النزاعات العمالية. وكانت قدرة أية نقابة على الإضراب تعتمد في الممارسة العملية على قوتها السياسية. وكثيراً ما اتهمت السلطات النقابات والجمعيات، إبان عهد الحكومة الانتقالية، بالارتباط بأحزاب سياسية معينة.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

ينص قانون العقوبات على عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات لأي شخص "يبيع أو يشتري أو يقدم كهدية [إنساناً] أو يتاجر بالبشر." إن التركيز الضيق لهذا القانون المُنحصر فقط في صفقات الإتجار ونقل الأفراد يعني أن القانون لا يُجرّم الكثير من أشكال العمل القسري.

لم تنفذ حكومة الجمهورية اليمنية القانون بفعالية بسبب استمرار الصراع، ونقص الموارد، ومصالح النخبة، وكثيراً منهم دعموا مثل هذه الأشكال من العمل.

على الرغم من أن المعلومات كانت محدودة، فقد وردت تقارير عدة في الماضي عن العمل القسري في كل من المناطق الحضرية والريفية. أشارت بعض المصادر إلى استمرار ممارسة العبودية التي يتم فيها الاتجار بالبشر كمتلكات. ولا توجد إحصاءات رسمية توضح هذه الممارسة. أفادت المصادر أنه قد يكون هناك عدة مئات من الرجال والنساء والأطفال يباعون أو يتم توريثهم كعبيد في محافظتي الحديدة والمحويت. وتم إرغام الأطفال في بعض الحالات على الخضوع للاسترقاق المنزلي وعلى العمل في القطاع الزراعي (انظر القسم 7.ج.) كما أرغمت النساء على الخضوع للعبودية المنزلية وعلى امتهان الدعارة.

كان العمال المهاجرون واللاجئون عرضة للعمل القسري. على سبيل المثال، تم إجبار بعض الإثيوبيين والإريتريين والصوماليين على العمل في مزارع القات (القات نبات مزهر يحتوي على منشطات)؛ وربما تم استغلال بعض النساء والأطفال من بين هؤلاء السكان في الاستعباد المنزلي.

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على وصلة الإحالة الإلكترونية:

www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/.

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحظر القانون عمالة الأطفال، لكن الحكومة لم تطبق بنود هذا القانون بطريقة فعالة. وكانت وحدة مكافحة عمالة الأطفال داخل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي الجهة المسؤولة عن تطبيق وإنفاذ القوانين واللوائح الخاصة بعمالة الأطفال.

الحد الأدنى لسن العمل في البلاد 14 عامًا أو لا يقل عن سن إكمال التعليم الإلزامي، الذي هو 15 عامًا بشكل عام.

ولا يجوز تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة أكثر من ستة ساعات في اليوم، مع الحصول على ساعة راحة بعد أربع ساعات متواصلة من العمل، في أيام الأسبوع بين الساعة 7 صباحًا و 7 مساءً.

كانت عمالة الأطفال شائعة، بما في ذلك أسوأ أشكال العمالة. ووفقًا لدراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عام 2013، وهي أحدث بيانات متوفرة، يوجد أكثر من 1.3 مليون طفل ضمن القوة العاملة.

وقد اضطر الأطفال في المناطق الريفية إلى العمل في زراعة الكفاف، بسبب فقر الأسرة والممارسات التقليدية. أما في المناطق الحضرية فقد عمل الأطفال في المحلات والورش وفي بيع السلع وكمتسولين في الشوارع. كما عمل الأطفال أيضًا في بعض القطاعات الصناعية وفي البناء. أجبرت الظروف الاقتصادية الضعيفة المستمرة مئات الأطفال على البحث عن عمل في قطاعات خطيرة مثل صيد الأسماك، والبناء، والتعدين. ووردت تقارير بأن الأطفال عملوا في ظروف خطيرة في مقالب النفايات. ووفقًا لمنظمة هيومن رايتس ووتش، كان ما يقرب من ثلث المقاتلين في البلاد دون سن الثامنة عشر (انظر القسم 1. ز، الجنود الأطفال).

يرجى أيضا مراجعة تقرير وزارة العمل الأمريكية "استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال" على وصلة الإحالة الإلكترونية: www.dol.gov/ilab/reports/child-labor/findings/.

د. التمييز في العمالة والمهن

لا يعالج قانون العمل التمييز في التوظيف على أساس الميول الجنسية، أو الرأي السياسي، أو الأصل القومي، أو الأصل الاجتماعي، أو الهوية الجنسية، أو الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، أو غيرها من الأمراض المعدية. كان التمييز على أساس العرق ونوع الجنس والاحتياجات الخاصة يمثل مشكلة كبيرة في التوظيف والمهنة.

وكان التمييز العنصري والوظيفي ضد المهمشين يمثل مشكلة. واجه الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة تمييزاً أثناء التوظيف والوصول المحدود إلى مكان العمل (انظر القسم 6). يجوز للعمال الأجانب

الانضمام إلى النقابات ولكن لا يجوز انتخابهم للمناصب. كانت المرأة غائبة تقريباً عن سوق العمل الرسمي، حيث بلغ معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة 6 بالمائة.

هـ. ظروف العمل المقبولة

لا يوجد حد أدنى معمول به للأجور في القطاع الخاص. كان الحد الأدنى للأجور في الخدمة المدنية أكثر من مستوى دخل الفقر المقدر؛ ومع ذلك، لم يتم دفع رواتب الموظفين المدنيين بشكل ثابت لعدة سنوات، وكانت تتراوح ما بين حوالي 27,000 ريال (39 دولار أمريكي) شهرياً إلى 120,000 ريال (171 دولار أمريكي) شهرياً، وكان معظمها لا يكفي لتلبية احتياجات عائلة كبيرة.

يحدد القانون الحد الأقصى لساعات العمل بـ 48 ساعة أسبوعياً، بحيث لا تتجاوز ساعات العمل في اليوم ثماني ساعات؛ بيد أن العديد من الورش والمحلات التجارية تتبع نوبات عمل تمتد من 10 إلى 12 ساعة يومياً دون أن تتعرض لعقاب. وكانت مدة ساعات العمل الأسبوعية لموظفي الحكومة 35 ساعة، بواقع سبع ساعات يومياً، من يوم الأحد إلى يوم الخميس. ويشترط القانون دفع أجور إضافية للعمل الإضافي، والسماح للعمال بإجازات مدفوعة، ويحظر العمل الإجباري أو المفرط.

يحدد القانون معايير الصحة والسلامة المهنية. وينص أنه يجب على كل صاحب عمل توفير ظروف عمل آمنة وصحية مناسبة للعمال. يعترف القانون بحق العمال في إبعاد أنفسهم عن ظروف العمل الخطرة، ويمكن للعمال الطعن في فصلهم من العمل لقيامهم بذلك أمام المحكمة. لا تنطبق قوانين السلامة على خدم المنازل، والعمال المؤقتين، والعاملين في القطاع الزراعي.

كان تطبيق الحكومة لقانون العمل ضعيفاً إلى غير موجود؛ ولم تكن العقوبات، في حال إنفاذها، كافية لردع الانتهاكات. كانت ظروف العمل بصفة عامة سيئة، كما شاعت المخالفات المتعلقة بالأجور وساعات العمل الإضافي. عادة ما واجه العمال المهاجرون الأجانب، والشباب، والنساء ظروف عمل أكثر استغلالية. كانت ظروف العمل سيئة في القطاع غير الرسمي، الذي شمل 89 في المائة من القوى العاملة. لم ترد أية معلومات موثوقة عن الحوادث أو الوفيات المرتبطة بالعمل خلال العام.